Global Ocean Commission
Somerville College
Woodstock Road
Oxford
OX2 6HD
UK

هاتف: +44(0) 1865280747
بريد إلكتروني: contact@globaloceancommission.org

www.globaloceancommission.org

المفوضية العالمية
للمحيطات

شركاء المفوضية العالمية للمحيطات

ائتمان بيو الخيري

يهدف العمل البيئي الذي يقوم به "ائتمان بيو الخيري" [The Pew Charitable Trusts] إلى تعزيز الممارسات والسياسات بما يؤمّن حماية مهمّة وقابلة للقياس للنظم الإيكولوجية البرية والبحرية في مختلف أنحاء العالم. ويسعى من خلال ذلك إلى تحفيز الوعي العلمي لأسباب المشاكل البيئية ونتائجها، ووضع سياسات تساهم في حل هذه المشاكل، وحشد الدعم العام لتطبيقها. وتشمل الأعمال البحرية التي تقوم بها المجموعة حالياً، مشاريع لإنشاء محميات بحرية واسعة تخضع لحماية مشدّدة، وملاذات لأسماك القرش، والحد من الطلب على زعانف القرش، وضمان استدامة المصايد في المياه الأميركية والأوروبية، ووضع قواعد دولية مستندة إلى العلوم لتنظيم بعض أكبر مصايد التّن في العالم، وحظر استخدام المناشل القاعية التي تتسبّب بأضرار كبيرة في أعالي البحار، ووضع حد لصيد الأسماك غير المشروع.

كلية سومرفيل

كلية سومرفيل [Somerville College] هي من الكلّيات التأسيسية في جامعة أكسفورد. تأسّست في العام 1879 وكانت من أوائل الكلّيات الخاصة بالإناث فقط، وقد سُمّيَت تيمّناً بـماري سومرفيل [Somerville Mary] (1780-1872)، العالِمة الأشهر في زمانها. وقد أصبحت سومرفيل كلّية مختلطة في العام 1994. تغطّي برامجها الأكاديمية لنيل الإجازات الجامعية، وبرامج الدراسات العليا، والدراسات والأبحاث، مجموعةً واسعة من الاختصاصات من فنون وعلوم وطب وهندسة وإنسانيّات. ومن خرّيجيها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر ورئيسة الوزراء الهندية السابقة إنديرا غاندي، ودوروثي هودجكين، الوحيدة التي فازت بجائزة نوبل بين العالمات البريطانيات النساء حتى الآن.

مؤسسة أديسيوم

تتطلّع "مؤسّسة أديسيوم" [Adessium Foundation] إلى عالم يعيش فيه الناس بانسجام بعضهم مع بعض ومع بيئتهم. تعملُ المؤسّسة على بناء مجتمع متوازن يتّسم بالنزاهة والعدل والتوازن بين البشر والطبيعة. اسم المؤسّسة "أديسيوم" Adessium مستوحى من العبارة اللاتينية ad esse، التي تعني حرفياً "نحو الكينونة". وهو يعني المساعدة والدعم والمشاركة التي تحقّق تغييراً إيجابياً.

مجموعة المحيطات الخمسة

تضم مجموعة "المحيطات الخمسة" [Oceans 5] عدداً من المحسِنين الملتزمين بالحفاظ على المحيطات. توجّه المجموعة استثماراتها ودعمها نحو المشاريع والحملات الهادفة إلى حماية التنوّع البيولوجي وكبح صيد الأسماك المفرط. وهي تدعم المشاريع المركّزة ذات الأطر الزمنية المحدّدة التي تملك القدرة على توليد نتائج واضحة وقابلة للقياس.

ائتمان سواير غروب الخيري

تأسّس "ائتمان سواير غروب الخيري" [The Swire Group Charitable Trust] في العام 1983. يُشكّل الذراع الخيرية لمجموعة "سواير" في هونغ كونغ، ويحصل على التمويل من الشركات التابعة لمجموعة "سواير". يعمل الائتمان من أجل عالم مزدهر قائم على التنوّع والمساواة في الفرص والنمو المستدام. وبغية تحقيق هذه الرؤية، يقدّم التمويل للمنظمات غير الربحية التي تُعنى بالبيئة والتعليم والفنون والثقافة في هونغ كونغ والبر الرئيسي الصيني.

المفوضية العالمية
للمحيطات

أعضاء المفوضية العالمية للمحيطات

خوسيه ماريا فيغيريس(رئيس مشارك)
رئيس كوستا ريكا من 1994 إلى 1998؛ رئيس منظمة "كاربون وور روم" [Carbon War Room]

تريفور مانويل (رئيس مشارك)
وزير سابق لدى الرئاسة في جنوب أفريقيا مسؤول عن التخطيط؛ وزير مالية سابق

ديفيد ميليباند (رئيس مشارك)
رئيس "اللجنة الدولية للإنقاذ" [International Rescue Committee] ومديرها التنفيذي؛ وزير خارجية بريطانيا سابقاً

كارول برونر
رئيسة "الوكالة الأميركية لحماية البيئة" [US Environmental Protection Agency, EPA] سابقاً

لويز فورلان
وزير سابق للتنمية والصناعة والتجارة الخارجية في البرازيل؛ عضو في مجلس إدارة شركة BRF Foods

فلاديمير غوليتسين
رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار

روبرت هيل
وزير البيئة والدفاع سابقاً في أستراليا؛ رئيس جامعة أديلايد

سري موليااني إندراواتي
عضو منتدب ورئيسة العمليات التنفيذية في البنك الدولي؛ وزيرة مالية سابقة في أندونيسيا

بول مارتن
رئيس الوزراء ووزير المالية سابقاً في كندا؛ أول رئيس لوزراء المالية في مجموعة العشرين

كريستينا ناربونا
وزيرة البيئة سابقاً في إسبانيا؛ مستشارة في "مجلس السلامة النووية" [Nuclear Safety Council]

جون بوديستا
رئيس "مركز التقدّم الأميركي" [Center for American Progress]، كبير الموظفين سابقاً في البيت الأبيض

*عضو في المفوضية عام 2013

راتان تاتا
رئيس مجلس إدارة "مجموعة تاتا" [Tata Group] سابقاً، ومن كبار المساهمين في الأعمال الخيرية

أمانة السر

سيمون ريدي
أمين سر تنفيذي

ريمي بارمانتيير
نائب أمين سر تنفيذي

كلير برينان
مديرة العمليات

كريستيان تيليكي
مدير الالتزام العالمي

إينيس دي أغويدا
مسؤولة الاتصالات والسياسات

فيكتور شو
رئيس مجلس إدارة المجموعة الاستثمارية First Eastern Investment Group؛ رئيس مشارك في مجلس الأعمال الدولي في المنتدى الاقتصادي العالمي

أوبياجيلي "أوبي" إيزيكويسيلي
وزيرة تعليم سابقة في نيجيريا؛ شاركت في تأسيس منظمة "الشفافية الدولية" [Transparency International] التي تعمل على مكافحة الفساد

شكر وتقدير

ساهم عدد كبير من الأشخاص في العمل الذي قمنا به خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

تتوجّه المفوضية بالشكر والتقدير إلى كل الحكومات والسفراء والوزراء والمنظمات والأفراد الذين قدّموا الدعم والتعاون والمساهمات التي أتاحت لنا النهوض بعملنا

يوريكو كاواغوشي
وزيرة سابقة للخارجية وللبيئة في اليابان؛ أستاذة زائرة في معهد ميجي للشؤون العالمية [Meiji Institute for Global Affairs]

باسكال لامي
مدير عام "منظمة التجارة العالمية" سابقاً

فوا تولوا
عضو سابق في مجلس الحكومة في توكيلاو ووزير الطاقة سابقاً؛ رئيس الحكومة سابقاً

أندريس فيلاسكو
وزير مالية تشيلي سابقاً؛ أستاذ مادّة الممارسات المهنية في التنمية الدولية في جامعة كولومبيا

الملحق الثاني

المراكب التي تصطاد في أعالي البحار وفي المياه النائية التزود بأرقام تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وأجهزة استجابة.

- عدد دول الأعلام والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي تحظر إعادة شحن الأسماك في البحار.
- عدد البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي وضعت برامج مراقبة عبر الأقمار الصناعية وآليات لتشارُك المعلومات من جملة أمور أخرى.
- عدد مراكب الصيد التي يُشتبَه في مزاولتها عمليات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتي تُحدّدها وكالات إنفاذ القوانين والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد.

تفسير:
يجب أن تجمع الخطوات التي تتخذها البلدان بين التقيّد بالاتفاقات الدولية والإقليمية، وتطوير السياسات الوطنية، وتعزيز الرصد، ونظم التتبُّع.

ممارسات الصيد المدمِّرة

المؤشر المقترح:

- عدد البلدان التي تُجري تقويمات للأثر البيئي كشرط مسبق من أجل السماح لمراكبها بممارسة الصيد في قعر المياه في أعالي البحار (هذا المؤشر على صلة أيضاً بالهدف 14.ج).

تفسير:
في العام 2009، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 61/105 الذي يفرض على دول الأعلام التي تجيز للمراكب مزاولة الصيد في قعر المياه في أعالي البحار "إجراء تقويمات للأثر من أجل تحديد إذا كانت أنشطة الصيد في قاع البحار تمارس تأثيرات مناوئة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية القيمة" و"الحرص، في حال كانت أنشطة الصيد تمارس تأثيرات مناوئة كبيرة، على إدارتها لمنع هذه التأثيرات، وإلا حظرها".

تحقيق معافاة الأرصدة السمكية لتستعيد، في أسرع وقت ممكن، أقلّه المستويات التي تستطيع توليد الحد الأقصى من الإنتاج المستدام بحسب خصائصها البيولوجية

المؤشر المقترح:

- النسبة المئوية للأرصدة السمكية ضمن المستويات القابلة للاستدامة بيولوجياً (أي الأرصدة السمكية التي هي عند المستوى الذي يُتيح توليد الحد الأقصى من إنتاجها المستدام أو التي تتخطّى هذا المستوى)، والتي كانت تتعرّض سابقاً للصيد المفرط.

تفسير:
خلافاً للأقسام الفرعية السابقة، هذا القسم الفرعي هو الوحيد الموجّه نحو النتائج. إذا كشفت تقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) حول وضع المصايد وتربية الأحياء المائية في العالم (تقرير SOFIA الذي يصدر كل عامَين) عن نزعة إيجابية في معافاة الأرصدة السمكية، فسوف يشكّل ذلك نتيجة إيجابية ومؤشراً واضحاً عن نتائج السياسات العالمية والإقليمية.

الهدف 14.5

المؤشرات المقترحة:

- مساحة المناطق البحرية المحمية في البلدان (بحلول سنة 2020).
- مساحة المناطق البحرية المحمية في أعالي البحار (لا سيما ما بعد سنة 2020).

تفسير:
انسجاماً مع هدف "آيشي" 11 الذي اعتمدته الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في العام 2010، ووثيقة "المستقبل الذي نريده" الصادرة عن مؤتمر ريو+20، من الضروري أن تشجّع مؤشرات الهدف 14.5 على تعيين مناطق بحرية محمية وإنشائها والحفاظ عليها ورصدها في 10 في المئة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية – بحلول سنة 2020 – لا سيما في المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

يجب الاتفاق أيضاً على نسبة مئوية إضافية من المناطق البحرية المحمية كمؤشر للمرحلة الممتدة من 2020 إلى 2030، بغية الاستمرار في العمل والقيام بالخطوات اللازمة طوال فترة العمل المحدّدة في أهداف التنمية المستدامة. في هذا الصدد، نشجّع على التركيز على إنشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار، إذ إنه يُتوقّع أن تكون المفاوضات الحكومية الدولية للتوصل إلى اتفاق تطبيقي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول التنوّع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، قد أُنجِزت بحلول سنة 2020 أو أن تكون قد انطلقت على قدم وساق.

الهدف 14.6

المؤشرات المقترحة:

- عدد البلدان التي تكشف علناً عن بيانات مفصّلة حول الدعم الحكومي للمصايد، والتي تتعلق بتدابير خاصة بالمراكب مثل تصنيعها أو تحديثها أو التخلص منها.
- نسبة النفقات على جمع البيانات عن المصايد، وعلى العلوم والرصد والرقابة، إلى النفقات العامة على الاستخراج.
- خفض الدعم الحكومي للنقل المباشر، وخفوضات ضريبية على المحروقات المخصصة للاستخدام في الصيد في أعالي البحار والمياه النائية.

تفسير:
انسجاماً مع الالتزامات التي قُطِعت مراراً وتكراراً في المحافل المتعددة الأطراف، منها منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين ومؤتمر ريو+20، يجب أن تشمل مؤشرات الهدف 14.6 تعزيز الشفافية في الدعم الحكومي للمصايد، ودعم الحاجة إلى إجراء بحوث عن المصايد ورصدها، والتذكير بالحاجة إلى خفض كل الإعانات للمصايد التي تساهم في فرط القدرات والصيد المفرط، وضبطها. في هذا الصدد، نقترح التركيز على الدعم الحكومي للمحروقات المخصصة للاستخدام في أساطيل الصيد في أعالي البحار والمياه النائية.

الهدف 14.ج

يشير عدد من المؤشرات المقترحة أعلاه إلى تطبيق الاتفاقات والقوانين الدولية القائمة. نورد هذه المؤشرات أدناه لأغراض الإحالة المرجعية:

- عدد دول الأعلام ذات الصلة التي صادقت على المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد (مؤشر مقترَح ضمن الهدف 14.2).
- عدد دول الأعلام التي صادقت على اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية (مؤشر مقترَح ضمن الهدف 14.2).
- عدد المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي تخصّص حصص المصيد بموجب النصائح العلمية (مؤشر مقترح ضمن الهدف 14.2).
- عدد المصادقات على اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية، وعدد الدول المرفئية التي تعمل على تطوير تشريعات محلية داعمة (مؤشر مقترح ضمن الهدف 14.1).
- عدد البلدان التي تجري تقويمات للأثر البيئي كشرط مسبق من أجل السماح لمراكبها بممارسة الصيد في قعر المياه في أعالي البحار (مؤشر مقترح ضمن الهدف 14.1).
- فضلاً عن ذلك، تعتبر المفوضية العالمية للمحيطات أنه من المهم إدراج إشارة إلى عدد الدول الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق لعام 2014، وهي الأحدث عهداً بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالهدف 14.1.

الملحق الثالث – إعلان "بما أن المحيط"

وُقِّع إعلان "بما أن المحيط" في باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وقد وقّعه رؤساء دول وحكومات ووزراء من أوروبا وأستراليا وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وفيجي وفرنسا وغينيا بيساو وكيريباتي ومدغشقر والمكسيك وموناكو والمغرب وهولندا ونيوزيلنده وبالاو والسنغال وسيشيل وإسبانيا والسويد.

بموجب المادة 4.1 (د) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تلتزم الأطراف كافة بـ"تعزيز الإدارة المستدامة، والتعاون في الحفاظ على، وتحسين، بحسب الاقتضاء، قنوات التصريف والخزانات الخاصة بجميع غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونريال، بما في ذلك الكتلة الحيوية والغابات والمحيطات وسواها من النظم الإيكولوجية البرية والساحلية والبحرية".

إنه موجب قانوني جماعي تتشاركه بلداننا كدول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

فيما تشارف الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف على الانطلاق، وبغض النظر عن نتيجتها النهائية، نناشد المجتمع الدولي التحرك من أجل تعزيز مرونة المحيطات العالمية وقدرتها على الصمود في مواجهة تأثيرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتغيُّر المناخ.

بما أن المحيط يدعم الحياة على وجه الكرة الأرضية ورفاهنا الجماعي. تولّد المحيطات نصف كمية الأكسجين التي يتنفّسها كل كائن بشري، وتمتص أيضاً 25 في المئة من كل كمية ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية، وتحتجز نحو 90 في المئة من الحرارة التي يولّدها الإنسان والتي تضاف إلى المنظومة العالمية، وتقريباً كل كميات المياه الناجمة عن ذوبان الجليد تصب في المحيطات.

بما أن المحيط محوري للثروة الاقتصادية، حيث تُقدَّر مساهمته بـ3 إلى 6 تريليونات دولار في السنة في الاقتصاد العالمي. 90 في المئة من البضائع المتداولة عالمياً يتم نقلها عبر البحر؛ تؤمّن المصايد لـ4.3 مليارات نسمة أكثر من 15 في المئة من كمية البروتينات الحيوانية التي يستهلكونها، وتوفّر المناطق الساحلية خدمات أساسية للمجتمعات المحلية.

بما أن المحيط يعاني من ضغط كبير يتفاقم حالياً بسبب زيادة تركّزات ثاني أكسيد الكربون، ما يمكن أن يلحق أذى كبيراً بالحياة البحرية. يؤدّي الكربون الذي يذوب في المحيطات إلى تغيير تركيبتها الكيميائية، مع الإشارة إلى أنه تسبّب بارتفاع الحموضة بنسبة 30 في المئة منذ بداية الثورة الصناعية.

بما أن حرارة المحيطات تسجّل ارتفاعاً، ما يتسبب بأضرار لا عودة عنها في الشعاب المرجانية وسواها من النظم الإيكولوجية والأنواع، وباشتداد العواصف، وبتغييرات في التيارات البحرية، بما في ذلك تسريع انتشار الأنواع الغازية.

بما أن مستوى المحيط يرتفع، وعلينا أن نتوقّع أن ملايين الأشخاص معرّضون لخطر النزوح لا سيما في المناطق المنخفضة والدول الجزيرية الصغيرة.

بما أن المحيط سيؤدّي دوراً محورياً في تطبيق اتفاق باريس لعام 2015 والقرارات المصاحبة له.

1. **نتعهد بدعم اقتراح وضع تقرير خاص من إعداد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أجل التطرق بصورة شاملة إلى الرابط بين المحيط والمناخ.**
2. **نجدد تأكيد التزامنا بتعزيز مرونة المحيطات عبر تلبية الأهداف التي تم الاتفاق عليها بموجب هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رقم 14 (هدف التنمية المستدامة 14): الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة من أجل التنمية المستدامة. من هذا المنطلق، نعرب عن دعمنا لعقد مؤتمر رفيع المستوى حول المحيطات والبحار في إطار الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2017 في فيجي من أجل تعزيز التطبيق والحفاظ على الزخم السياسي لتحقيق هدف التنمية المستدامة 14.**
3. **نعتبر، انطلاقاً من الطابع الملح للمسألة، أن الوقت حان لتعزيز خطة عمل خاصة بالمحيطات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اعتباراً من العام 2016، وسوف نواصل اجتماعاتنا كمجموعة لرفع التحديات الواردة في هذا الإعلان، وندعو إلى المشاركة والمساهمة من الآليات والمبادرات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة وخارجها.**

باريس، *29* نوفمبر/تشرين الثاني *2015*

إطلاق إعلان "بما أن المحيط" (من اليسار إلى اليمين): الوزير أوسلين ب. سفينغر (أروبا)، الدكتورة أمبارو مارتينيز أرويو (المكسيك)، الرئيس تومي رمينغيسو (بالاو)، الوزيرة إيزابيلا لوفين (السويد)، صاحب السمو أمير موناكو ألبير الثاني، الوزير إينيا سيرويراتو (فيجي)، الوزيرة سيجولين رويال (فرنسا)، وزير الخارجية يوخن فلاسبارث (ألمانيا)، الوزير هيرالدو مونيوز (تشيلي)، الرئيس أنوت تونغ (كيريباتي)، ريبيكا رايلي (نيوزيلنده)، الوزيرة كاثرين مكينا (كندا). © جميع الحقوق محفوظة، كاشفي هالفورد

الملحق الأول: هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رقم 14: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة

الهدف 14.1
بحلول سنة 2025 منْع التلوث البحري بمختلف أشكاله وخفضه إلى حد كبير، لا سيما التلوث جراء الأنشطة المستندة إلى اليابسة، بما في ذلك الحطام البحري والتلوث من المواد الغذائية.

الهدف 14.2
بحلول سنة 2020، إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية بطريقة مستدامة وحمايتها تفادياً لحدوث تأثيرات مناوئة كبيرة، بما في ذلك عبر تعزيز مرونتها، واتخاذ إجراءات لترميمها بغية الحصول على محيطات سليمة ومنتجة.

الهدف 14.3
خفض تأثيرات تحمّض المحيطات إلى الحد الأدنى ومعالجتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون العلمي على مختلف المستويات.

الهدف 14.4
بحلول سنة 2020، تنظيم حصاد الأسماك بطريقة فعالة ووضع حد للصيد المفرط، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمّرة، وتطبيق خطط للإدارة مستندة إلى العلوم، بهدف ترميم الأرصدة السمكية في أسرع وقت ممكن، لتستعيد على الأقل المستويات التي تتيح تحقيق الحد الأقصى من المحصول القابل للاستدامة بحسب الخصائص البيولوجية لتلك الأرصدة.

الهدف 14.5
بحلول سنة 2020، الحفاظ على 10 في المئة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتماشى مع القوانين الوطنية والدولية وبالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتوافرة.

الهدف 14.6
بحلول سنة 2020، حظر بعض أشكال الدعم الحكومي للمصايد والتي تساهم في فرط القدرة وفي الصيد المفرط، وإلغاء الدعم الحكومي الذي يساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والامتناع عن منح دعم جديد من هذا القبيل، مع الإدراك بأن اعتماد مقاربة خاصة ومتمايزة ومناسبة وفعالة للتعامل مع البلدان النامية والأقل نمواً، يجب أن يشكّل جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات حول الدعم الحكومي للمصايد في إطار منظمة التجارة العالمية.

الهدف 14.7
بحلول سنة 2030، زيادة الفوائد الاقتصادية التي تحققها الدول النامية الجزيرية الصغيرة والدول الأقل نمواً من الاستعمال المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة للمصايد وتربية الأحياء المائية والسياحة.

الهدف 14.أ
زيادة المعارف العلمية، وتطوير القدرات البحثية، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع أخذ المعايير والتوجيهات التي وضعتها "اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات" حول نقل التكنولوجيا البحرية، في الاعتبار، بغية تحسين عافية المحيطات وتعزيز مساهمة التنوّع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية الجزيرية الصغيرة والبلدان الأقل نمواً.

الهدف 14.ب
تأمين وصول الصيادين الحرَفيين الصغار إلى الموارد البحرية والأسواق.

الهدف 14.ج
تعزيز الحفاظ على المحيطات ومواردها واستخدامها بطريقة مستدامة عن طريق تطبيق القوانين الدولية بموجب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تؤمّن إطار العمل القانوني للحفاظ على المحيطات ومواردها واستخدامها بطريقة مستدامة، كما يرد في الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نريده".

الملحق الثاني: عناصر مؤشرات مقترحة لهدف التنمية المستدامة رقم 14 – المحيطات والبحار والموارد البحرية

دعت المفوضية العالمية للمحيطات، في مساهمة قدّمتها في فبراير/شباط 2015، المفاوضات الحكومية الدولية لما بعد 2015، إلى النظر في عناصر المؤشرات الآتية من أجل الرصد الدقيق لمسار تنفيذ هدف التنمية المستدامة 14 "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة".

شدّدت المفوضية على أنه يجب أن يخضع تطبيق الأهداف العشرة المضمّنة في هدف التنمية المستدامة 14 لمؤشرات واضحة وقابلة للقياس تساهم في تعزيز، وعند الاقتضاء، توضيح ما يجب إنجازه.

بما أن تفويض المفوضية العالمية للمحيطات يتمثّل في الحفاظ على أعالي البحار واستخدامها بطريقة مستدامة، تتعلق معظم المقترحات أدناه بالخطوات الإقليمية والمتعددة الأطراف الواجب اتخاذها. إلا أنه جرى التشديد أيضاً على دور البلدان، على الصعيد الفردي، في وضع سياسات وطنية وقيادة مجهود يهدف إلى تطوير سياسة متعددة الأطراف.

الهدف 14.1
المؤشرات المقترحة:
- تركّز جزيئات البلاستيك في مياه البحر.
- تراكم المواد البلاستيكية، بما في ذلك جزيئات البلاستيك، في الحياة البحرية (الأسماك، الطيور البحرية، الثدييات البحرية).
- عدد البلدان التي تفرض ضرائب أو قيوداً على بعض استعمالات المواد البلاستيكية، منها حظر المواد البلاستيكية التي تُستخدَم لمرة واحدة، وتطبيق برامج لتحسين إدارة النفايات وزيادة الاستخدام الدائري.

تفسير:
ظهرت مشكلة انتشار جزيئات البلاستيك الناجمة عن تفتُّت الحطام البلاستيكي منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وتستحق قدراً كبيراً من الاهتمام. إنها مصدر قلق شديد للمجتمع العلمي بسبب التأثيرات المحتملة على النظام الإيكولوجي البحري والسلسلة الغذائية. وهي ناجمة عن سوء إدارة الهيئات الناظمة والقطاع الخاص للنفايات البلاستيكية والحطام البلاستيكي. يُتوقَّع أن يزداد الوعي العام حول الجزيئات البلاستيكية في المحيطات خلال السنوات المقبلة، مع تزايد عدد البعثات والمنشورات العلمية لقياس درجة تلوّث البحار جراء الجزيئات البلاستيكية. من شأن وضع مؤشّر حول الجزيئات البلاستيكية أن يحفّز على إجراء مزيد من البحوث عن هذا المصدر المسبِّب للتلوّث، مع مراقبة التقدّم الذي يتحقق في البيئة المحيطية نتيجة السياسات والإجراءات الهادفة إلى منع المواد البلاستيكية من دخول المحيطات.

الهدف 14.2
المؤشرات المقترحة:
- عدد دول الأعلام المعنية التي صادقت على المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد (هذا المؤشر على صلة أيضاً بالهدف 14.ج).
- عدد الدول التي صادقت على اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية (هذا المؤشر على صلة أيضاً بالهدف 14.ج).
- عدد المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي تفرض بطريقة فعالة حدوداً على المصيد تماشياً مع النصائح العلمية (هذا المؤشر على صلة بالهدف 14.ج).
- عدد المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي تجري مراجعات مستقلة للأداء، لا سيما بغية تقويم مدى الالتزام بالمقاربة الخاصة بالنظام الإيكولوجي، وبالمبدأ الاحترازي.
- عدد أنواع الأسماك والأرصدة السمكية التي يتم استغلالها تجارياً من دون قيام أي من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة المصايد بتحديد سقف للمصيد

تفسير:
نظراً إلى التداخل الطفيف بين الهدف 14.2 والهدف 14.5 (الحفاظ على المحيطات)، تركّز تعليقاتنا ومقترحاتنا حول هذا الهدف على إجراءات الإدارة الإقليمية. حالياً، لا تطبّق كل المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد إجراءات مستدامة للإدارة: لا تُتبَع دائماً النصائح العلمية عند تخصيص حصص المصيد، ولا يتم دائماً تطبيق المقاربة الخاصة بالنظام الإيكولوجي والمبدأ الاحترازي، كما أن عدداً من الأرصدة والأنواع السمكية التي يجري استغلالها تجارياً لا يزال غير خاضع للتنظيم. تهدف المؤشرات التي اقترحتها المفوضية لهذا الهدف إلى معالجة تلك المسائل.

الهدف 14.3
المؤشرات المقترحة:
- برامج بحثية حول نزعات احتجاز الكربون.
- مراقبة الأنواع المعرّضة للتأثّر بالرقم الهيدروجيني أي الكائنات المتكلّسة البحرية مثل الشعاب المرجانية.

تفسير:
مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة قبل شهرين من المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، من المهم للغاية أن تشدّد المؤشرات الخاصة بهدف التنمية المستدامة 13 (حول التغيّر المناخي) على الحاجة إلى تسريع عملية إزالة الكربون من الاقتصاد وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي، وتعزيز التزام المجتمع الدولي بالقيام بتحرك جماعي لإجراء خفوضات كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يجب أن تهدف الجهود إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند المصدر.

ينبغي على الدعوات لتعزيز التعاون العلمي على مختلف المستويات المضمّنة في الهدف 14.3 حول تأثيرات تحمّض المحيطات، أن تشدّد في المقام الأول على الحاجة إلى قياس نزعات احتجاز الكربون. بحسب التقديرات الواردة في تقرير صادر عن المفوضية العالمية للمحيطات تحت عنوان "نحن وأعالي البحار"، تمتص الكائنات الحية في أعالي البحار 500 مليون طن من الكربون سنوياً. يجب إجراء مزيد من الدراسات لفهم دور المحيطات في دورة الكربون فهماً كاملاً. يجب أن ترصد البحوث العلمية أيضاً التداعيات القصوى لفائض الكربون في المحيطات على النظم الإيكولوجية البحرية.

الهدف 14.4
ثمة مواضيع مختلفة عدة مضمّنة في الهدف 14.4، وقد تم التطرق إليها على حدة أدناه في مجموعات مختلفة من المؤشرات. على غرار الهدف 14.4، المؤشرات المقترحة موجّهة نحو السياسات.

تنظيم حصاد الأسماك، ووضع حد للصيد المفرط

المؤشرات المقترحة:
- إجمالي حجم أسطول الصيد الصناعي وقدراته لدى دول الأعلام.
- الزيادة في نسبة المصايد الحرَفية إلى المصايد الصناعية.

تفسير:
سوء الإدارة وفرط القدرات يقودان إلى الصيد المفرط. إدارة الأرصدة السمكية مضمّنة في الهدف 14.2 أعلاه، ونتطرّق أدناه، في الهدف 14.6، إلى الدعم الحكومي الذي يتسبّب بزيادة فرط القدرات في صيد الأسماك. لذلك نوصي بتضمين هذا الهدف مؤشرات الغاية منها رصد فرط القدرات في أسطول الصيد العالمي.

الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

المؤشرات المقترحة:
- عدد المصادقات على اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية، وعدد الدول المرفئية التي تعمل على وضع تشريع محلي داعم (هذا المؤشر على صلة أيضاً بالهدف 14.ج).
- عدد دول الأعلام والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد التي تفرض على كل

أعضاء المفوضية العالمية للمحيطات

المفوضية العالمية للمحيطات في أكسفورد، نوفمبر/تشرين الثاني 2013: (من اليسار إلى اليمين) روبرت هيل، بول مارتن، فوا تولوا، يوريكو كاواغوشي، سيمون ريدي (أمين سر تنفيذي)، فيكتور شو، أندريس فيلاسكو، أوبياجيلي إيزيكويسيلي، تريفور مانويل (رئيس مشارك)، كريستينا ناريونا، ديفيد ميليباند (رئيس مشارك)، جون بوديستا، باسكال لامي، خوسيه ماريا فيغيريس (رئيس مشارك)، فلاديمير غوليتسين، راتان تاتا. © جميع الحقوق محفوظة، المفوضية العالمية للمحيطات

6 التنقيب عن النفط والغاز في المياه- تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **معايير ملزمة في مجالَي الأمان والبيئة.**
- **أحكام عالمية في مجال تحديد المسؤوليات.**
- **الجهوزية للاستجابة، وبناء القدرات.**

تجدّد المفوضية تأكيد الحاجة إلى وضع اتفاقية دولية لتنظيم المسؤوليات والتعويضات في ما يتعلق بالتنقيب في الجرف القاري. ومن جملة ما يجب أن تتضمّنه هذه الاتفاقية: (1) تغطية الخسائر الاقتصادية والأضرار الإيكولوجية على السواء؛ (2) تحديد مسؤوليات صارمة ودقيقة على عاتق المشغّلين؛ (3) أحكام عن المسؤولية المشتركة بين جميع حاملي التراخيص والمتعاقدين معهم من الباطن؛ (4) إلزام الدول التأكّد من أنه لدى المشغّلين إمكانات مادّية مناسبة لتسديد أي تعويضات محتملة؛ و(5) تحديد سقف للمسؤولية عند مستوى يضمن استرداد التكاليف المترتبة عن المعالجة البيئية والتعويضات والخسائر التي تتحمّلها الكيانات العامة والخاصة، فضلاً عن إنشاء صندوق تعويضات لمعالجة الكوارث الكبرى التي يُرجَّح أن تتجاوز سقف المسؤولية.

صورة ظلّية لمنصة ستاتفيورد برافو للإنتاج في القسم النروجي من بحر الشمال، سبتمبر/أيلول 2007. © جميع الحقوق محفوظة، فيليب ستيفن / naturepl.com

7 هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية – رصد التقدم نحو محيطات سليمة

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **كيان أو آلية مستقلة للمساءلة مهمتها قياس وتتبّع التقدّم نحو تحقيق رزمة إنقاذ المحيطات التي وضعتها المفوضية وهدف التنمية المستدامة 14.**
- **تنسيق التقويم مع مؤتمرات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى حول المحيطات والبحار من أجل ضمان "لحظات مساءلة" منتظمة وواضحة جداً للعيان.**
- **البناء على مصداقية كبار القادة والخبراء وعلى خبراتهم من أجل التعجيل أكثر في التحرك.**
- **إطلاع الرأي العام العالمي على التقدّم –أوغياب التقدّم – في معافاة المحيطات.**

لدى المفوضية قناعة راسخة بأن العالم يحتاج إلى كيان أو آلية مستقلة للمساءلة. نودّ التشجيع على قيام تحالف يضم الشركات والمنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء هيئة مساءلة معنية بالمحيطات العالمية بغية رصد التقدم نحو محيطات سليمة وتحفيزه. يهدف العمل الذي أُنجِز منذ صدور تقريرنا إلى تعزيز المعطيات الداعمة لإنشاء هذه الهيئة كما حدّدتها المفوضية. من شأن هذا الكيان أن يعوِّل على مصداقية كبار القادة والأعضاء الرفيعي المستوى وخبراتهم من أجل التعجيل في التحرّك بغية تنفيذ رزمة الإنقاذ التي عرضناها في التقرير، فضلاً عن الالتزامات الدولية ذات الصلة مثل هدف التنمية المستدامة 14. من شأن هذه الهيئة المستقلة أن تؤمّن المساءلة في مجال المحيطات من خلال الرصد المستمر والشفاف وتتبّع المعايير الأساسية، ثم إطلاع الرأي العام العالمي على النتائج.

مشهد بحري من المرجان الناعم مع أسماك أنثياس، والعمود المرجاني بيكسي بيناكل، والشعاب الشريطية، والحاجز المرجاني العظيم، أستراليا © جميع الحقوق محفوظة، دود بيرين / naturepl.com

8 إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **النظر في تحويل أعالي البحار إلى منطقة لتجديد الموارد إذا لم تُتَّخذ إجراءات كافية – بحلول سنة 2020 – واستمر تدهور المحيطات.**
- **منع كل الصيد الصناعي في منطقة تجديد الموارد في أعالي البحار، باستثناء المناطق حيث تؤدّي المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد دوراً فعالاً.**
- **السماح برفع الحظر عن الصيد في المناطق حيث تُطبَّق بنجاح خطوات إدارة النظم الإيكولوجية ومعافاة المحيطات.**
- **حماية الموارد المحيطية الحيوية وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل المستقبل.**

تدرك المفوضية أنه من الضروري مواصلة البحوث العلمية من أجل تقويم التأثيرات التراكمية للأنشطة البشرية على أعالي البحار بغية اتخاذ قرارات مستنيرة لوقف تدهور المحيطات العالمية. علاوةً على ذلك، ما نقوم به في أعالي البحار قد يؤثّر في المناطق الاقتصادية الحصرية والعكس. في الوقت نفسه، وبحسب المبدأ الاحترازي، لا يمكن التذرّع بغياب المعلومات العلمية الكاملة من أجل التقاعس عن التحرك في حال أردنا أن تستعيد المحيطات عافيتها.

تؤكّد المفوضية من جديد أنه إذا لم تتحسّن عافية المحيطات العالمية، ولم تُطبَّق الإجراءات الواردة في مقترحاتنا الثمانية تطبيقاً مُرضياً، يجب أن يُبنى على الشيء مقتضاه من أجل إنقاذ الموارد المحيطية الحيوية وخدمات النظم الإيكولوجية البحرية. في مثل هذا الوضع، ينبغي على المجتمع الدولي النظر في تحويل أعالي البحار – باستثناء المناطق حيث تؤدّي المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد دوراً فعالاً – إلى منطقة لتجديد الموارد حيث يُمنَع الصيد الصناعي. يجب أن تأخذ مثل هذه الخطوة في الاعتبار وظائف المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد داخل المناطق الاقتصادية الحصرية، وأن تشمل أحكاماً تنص على رفع الحظر في حال وضع مقترحات فعالة لإدارة الموارد من أجل الحفاظ على الموارد الحيّة في المناطق المعنية وإدارتها بطريقة مستدامة. الهدف من هذه الآلية، والمفهوم ذي الصلة عن منطقة تجديد الموارد، هو جعل الأرصدة السمكية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، وتجديد الحياة في المحيطات بطريقة منصفة بغية تأمين رفاه هذا المشاع العالمي من أجل عافية الكرة الأرضية وسكّانها والتنوّع البيولوجي فيها.

تقوية الرابط بين المحيط والمناخ

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **وضع تقرير خاص صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول الرابط بين المحيطات والمناخ.**
- **وضع خطة عمل للمحيطات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتنفيذها.**
- **معالجة الرابط بين المحيطات والمناخ، وتحمّض المحيطات في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول المحيطات والبحار (فيجي، 2017).**
- **تخطّي الانقسام بين الخبراء وصنّاع السياسات المختصّين بالمناخ من جهة وأولئك المختصين بالمحيطات من جهة ثانية.**

نرحّب بالإدراك المتزايد خلال العام 2015 للأدلة التي تُظهر أن المكوّنات الفيزيائية والبيولوجية للمحيطات العالمية أساسية من أجل الحفاظ على الظروف الضرورية للحياة في عالم معرَّض لتغيّر المناخ الذي يسبّبه الإنسان. يُشجّعنا أن الجهود التي بذلتها المفوضية وشركاؤها في مؤتمر تغير المناخ في باريس في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في العام 2015، ساهمت في إطلاق بداية الإقرار بالرابط بين المحيط والمناخ.

يجب تشجيع مجموعة الحكومات التي أبصرت النور في باريس في إطار إعلان "بما أن المحيط" من أجل تعزيز تفويضها والعمل على تطبيقه، بحسب ما ورد في التعهدات الثلاثة في الإعلان، وذلك خلال الاجتماعات المقبلة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام 2016، وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات والبحار في فيجي في العام 2017.

أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون يلقي كلمة في الجلسة الافتتاحية للقطاع الرفيع المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس (مؤتمر الأطراف 12). © جميع الحقوق محفوظة UNPHOTO

4 الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **دخول اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية حيز التنفيذ بحلول يوليو/تموز 2016.**
- **إلزام جميع مراكب الصيد بالتزوّد برقم تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وأجهزة استجابة.**
- **التزام تجّار ومعالجي ثمار البحر بأن تكون منتجاتهم مستدامة وقابلة للتتبُّع في شكل كامل.**
- **فرض حظر عالمي على إعادة شحن الأسماك في البحار.**
- **بناء منصة عالمية لتشارُك المعلومات لمنع المراكب غير القانونية من الوصول إلى الأسواق.**

الهدف الأساسي بموجب الاقتراح الرابع هو وضع اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية حيز التنفيذ وتطبيقه بطريقة فعّالة لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. إنه أمرٌ مشجّع جداً بالنسبة إلى المفوضية أن تنضم 19 دولة إلى اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية (اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2016)، ولا تزال متفائلة بإمكانية تلبية الهدف المتمثل بالمصادقة على الاتفاق بحلول يوليو/تموز 2016. سوف تواظب المفوضية على تقديم الدعم القوي للجهود التي تُبذَل من أجل تطبيق الاتفاق ومؤازرة البلدان النامية بغية تمكّينها من المشاركة.

على الرغم من ذلك، لا يزال العمل من أجل وضع حد للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يتقدّم بوتيرة بطيئة للغاية إلى درجة محبطة. ثمة حاجة، بحسب ما ورد في تقريرنا، إلى مقاربة متعدّدة المسارات تركّز على إغلاق البحار والموانئ والأسواق أمام أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

سوف تستمر المفوضية في تشجيع المنظمة البحرية الدولية على التعجيل في جهودها الآيلة إلى إلزام جميع مراكب الصيد بالتزوّد برقم تسجيل خاص بها لدى المنظمة، وبأجهزة استجابة لا يمكن العبث بها.

تناشد المفوضية المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد تحسين جهودها من أجل تشارك المعلومات حول الأنشطة غير القانونية المحتملة مع وكالات إنفاذ القوانين والأجهزة الأمنية ومع المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة المصايد، ووضع قوائم بالتنسيق في ما بينها حول المراكب المشبوهة التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ونناشد أيضاً المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد اتخاذ تدابير لمنع إعادة شحن الأسماك في البحار.

تُشجِّعنا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية – اللذان تبلغ حصّتهما معاً أكثر من 40 في المئة من السوق العالمية لثمار البحر – من أجل جعل الأسواق أكثر تحصّناً أمام دخول الأسماك التي يتم اصطيادها بطريقة غير قانونية، وذلك عبر تحسين المقتضيات حول بيانات المصيد وقابلية التتبُّع، ونناشد تجّار التجزئة رفض قبول منتجات الأسماك وثمار البحر التي لا يمكن تتبُّعها إلى المصدر، والعمل على وضع آليات تتبُّع لهذه الغاية. على سبيل المثال، ينبغي على تجار ثمار البحر في العالم أن يصرّوا على وجوب أن تكون جميع مراكب المونّين مزوّدة بأرقام تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وأجهزة استجابة لا يمكن العبث بها.

الباخرة بولستار سي/إس 3 إي دبليو بي 7 والمركب كارمن سي/إس 4 إل إس كيه يُستخدَمان في إعادة شحن الأسماك. © جميع الحقوق محفوظة، خفر السواحل في إيسلندا

5 المواد البلاستيكية – إبعادها عن المحيطات

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **تعزيز التنسيق لمعالجة المصادر البرية والبحرية للتلوث بواسطة المواد البلاستيكية.**
- **موافقة المصارف الإنمائية الإقليمية على منح قروض من أجل وضع مخططات آمنة بيئياً لإدارة النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها.**
- **تعزيز اقتصاد البلاستيك ما بعد الاستخدام (الاقتصاد الدائري) وتوفير حوافز اقتصادية مباشرة لتفادي تسرّب المواد البلاستيكية إلى النظم الطبيعية.**
- **إطلاق مشاريع محلية لإثبات الجدوى عن طريق البرهان في مجال الإدارة المتكاملة للنفايات، وإنشاء آلية لتشارُك "الممارسات الفضلى" من أجل نقل الخبرات العالمية.**

تعتبر المفوضية أنه يجب أن تُركّز الخطوات التي تُتّخذ لمعالجة هذه المسألة على إبعاد النفايات البلاستيكية عن المحيطات، مع تركيز خاص على الاقتصادات التي تشهد نمواً سريعاً حيث تقصّر إدارة النفايات عن مواكبة الزيادة في الاستهلاك. تقدّم قمة العشرين في هانغشو في الصين في سبتمبر/أيلول 2016 وقمم الاتحاد الأفريقي المقبلة فرصاً أساسية للمطالبة بالتحرّك بغية معالجة هذه المشكلة الملحّة. يجب تشجيع المصارف الإنمائية الإقليمية على الاضطلاع بدور قيادي عبر الموافقة على منح قروض تنموية الهدف منها إدارة النفايات بطريقة محسَّنة ومتكاملة، واستخراج قيمة من النفايات عن طريق إعادة التدوير. ينبغي على الأفرقاء (بما في ذلك الشركات والأعمال) الذين يركّزون على معالجة النفايات البلاستيكية التي تدخل البيئة البحرية، التنسيق مع الأفرقاء الذين ينظرون في مسائل النفايات الأكثر ارتباطاً بالمنظومة من منظور الاقتصاد الدائري.

تماشياً مع العمل الذي قامت به مؤخراً منظمة الحفاظ على المحيطات ومؤسسة إلين مكارثور، تدعو المفوضية أيضاً الأطراف المعنية بالمحيطات في العالم إلى النظر جدياً في بذل جهود لتحقيق ما يأتي:

- إنشاء اقتصاد فعال لمعالجة المواد البلاستيكية بعد الاستخدام من أجل تحقيق مزيد من القيمة المادية، وزيادة إنتاجية الموارد، وتقديم حافز اقتصادي مباشر لتفادي تسرّب المواد البلاستيكية إلى النظم الطبيعية؛
- إجراء خفوضات كبيرة في تسربات المواد البلاستيكية إلى النظم الطبيعية، لا سيما المحيطات، عن طريق الالتزامات الحقيقية والمجدية من الحكومات الوطنية والمجالس البلدية، وتحسين البنى التحتية الخاصة بجمع المواد البلاستيكية بعد استخدامها في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستوى التسرّب، والحد من آثار التوضيب البلاستيكي؛
- إطلاق مشاريع محلية لإثبات الجدوى عن طريق البرهان من أجل وضع مقاربات متكاملة لإدارة النفايات في عدد من المدن؛ و
- استخدام الدروس المستمدّة من هذه المشاريع من أجل السماح للأطراف المعنية بوضع آلية مستندة إلى "الممارسات الفضلى" بغية التسريع في نقل الخبرات العالمية.

كان هناك تفكير مشجّع في البداية حول السبل الواجب اتباعها لتمويل خطوات تهدف إلى كبح موجة المواد البلاستيكية والانتقال إلى اقتصاد دائري. والآن توصي المفوضية بأن تعمد جميع المؤسسات والكيانات المالية إلى التفكير ملياً في الظروف الاستثمارية الواجب توافرها في القطاعات الخاصة والعامة والمتعددة الأطراف. من الضروري العمل مع القطاعات المعنية لوضع آلية مبتكرة من أجل الحد استراتيجياً من تكاليف رأس المال والمخاطر الاستثمارية.

نظّمت وحدة الاستدامة الدولية التابعة لصاحب السمو الملكي أمير ويلز، والمفوضية العالمية للمحيطات، فعاليات في واشنطن في مارس/آذار 2015 لمناقشة المشكلات المتعاظمة الناجمة عن النفايات البلاستيكية البحرية وما تثيره من مخاوف. © جميع الحقوق محفوظة، وحدة الاستدامة الدولية التابعة لصاحب السمو الملكي أمير ويلز

2حكم أعالي البحار – تعزيز الرعاية والمعافاة
الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **مصادقة جميع الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدةالسمكية.**
- **تعيين مندوب خاص للأمم المتحدة معني بالمحيطات سنة 2017.**
- **اعتماد اتفاق قوي جديد لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحلول سنة 2022.**
- **إجراء تقويمات مستقلة ومنتظمة للمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد [RFMOs].**
- **الانتقال التدريجي إلى المنظمات الإقليمية المتكاملة لإدارة المحيطات [RFMOs].**

تشكّل إمكانية الشروع في المفاوضات حول اتفاق جديد ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حماية التنوّع البيولوجي والحفاظ عليه في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، فرصة فريدة لسدّ بعض الثغرات في آلية الحكم التي تجعل حالياً أعالي البحار عرضة إلى حد كبير للاستغلال والتعسّف. ولذلك من المهم للغاية إيلاء عناية شديدة للتفاصيل والمضمون فيما يجري العمل على وضع شروط الاتفاق من خلال الآلية التحضيرية التي ستنطلق في الأمم المتحدة في مارس/آذار 2016.

ينبغي على الاتفاق التطبيقي أن:
- يتيح تعيين مناطق بحرية محمية في أعالي البحار؛
- يرسي مبادئ وأهدافاً مشتركة؛
- يؤمّن تفويضاً شاملاً للحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وإدارته؛
- يفرض تطبيق مقاربة خاصة بالنظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة في أعالي البحار، بما في ذلك إجراء تقويمات مسبقة للتأثير البيئي قبل استغلال موارد أعالي البحار؛ و
- التوصل إلى اتفاق بما يضمن استفادة الدول من المنافع الناجمة عن استكشاف الموارد الجينية في أعالي البحار واستغلالها، وتشارُك هذه المنافع بالتساوي بين الدول.

تناشد المفوضية بقوة الحكومات وجميع الأطراف المعنية بالمحيطات الانخراط في هذه العملية، من أجل أن تلبّي النتائج الوعد بتحقيق الفائدة للبشرية جمعاء على امتداد الأجيال القادمة.

في شكل عام، خاب ظن المفوضية من التبنّي البطيء للتوصيات الأساسية الأخرى المضمّنة في الاقتراح الثاني، والتي تُعتبَر كلها أساسية من أجل تعزيز المنظومة العالمية لحكم أعالي البحار. لكننا نستشف بعض الفرص الأساسية للتحرك.

سوف يصبح للأمم المتحدة أمين عام جديد اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2017، ما يشكّل، في رأينا، فرصة مثالية كي يتّخذ خطوة رائدة في التعاطي مع مسألة المحيطات، عبر تعيين مندوب له يكون بمثابة مساعد الأمين العام لشؤون المحيطات. إلى جانب اهتمام المندوب بتوجيه نظم الأمم المتحدة من أجل الوفاء بالالتزامات لتحقيق هدف التنمية المستدامة 14، يمكن تكليفه العمل على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات والبحار بنجاح سنة 2017، فضلاً عن الحرص على دخول أي اتفاق جديد حول التنوّع البيولوجي في أعالي البحار حيز التنفيذ بحلول الموعد المحدّد أي سنة 2022 التي تصادف الذكرى الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[7].

تعتبر المفوضية أنه من شأن إقدام الأمين العام الجديد على مثل هذه الخطوة أن يشكّل حافزاً لمزيد من الدول كي تعمد إلى تعيين مبعوثين أو سفراء للمحيطات، ويُشجّعنا أنه منذ صدور تقريرنا، عملت حكومات عدّة، مثل فيجي وبالاو وفرنسا، بتوصيتنا في هذا المجال.

إلا أنه من المثبّط للهمّة أن العام 2014 هو العام الأول منذ 1982 الذي لم يشهد مصادقة دول جديدة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو انضمام دول جديدة إليها، كما أنه شهد انضمام دولة واحدة فقط إلى اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية[8]. نواصل مناشدة كل الدول التي ليست بعد أطرافاً في هذين الاتفاقين، الانضمام إليهما بأسرع وقت ممكن. ونستمر أيضاً في دعم فكرة عقد اجتماع سنوي منتظم للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، في مقر الأمم المتحدة. إن عدم تضمُّن اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بنداً يفرض عقد مثل هذا الاجتماع السنوي هو شائبة كبيرة، لأنه من شأن مثل هذا الاجتماع أن يوفّر فرصة قيّمة لتعزيز الاتفاق وضمان تطبيقه المستمر من جانب الدول. علاوةً على ذلك، من شأن هذا الاجتماع السنوي أن يؤمّن محفلاً مناسباً لقيام الدول الأطراف بمراجعة أداء المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد، أي الهيئات الإقليمية المنوط بها تطبيق اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية.

في المدى الطويل، لا تزال المفوضية تقترح الانتقال من المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد إلى المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات، حيث تكون الإدارة أكثر تكاملاً. يتناسب هذا الانتقال مع النزعة المتزايدة في بعض الدول إلى الدمج بين إداراتها المعنية بالمصايد والشؤون البيئية، مع السعي إلى تحويل دوائر "المصايد" إلى دوائر "المحيطات" في إطار رؤية وتفويض أوسع نطاقاً يستندان إلى النظام الإيكولوجي البحري. يقتضي تكييف إدارة المصايد في عصر التغيّر المناخي تغييراً جوهرياً في الثقافة المحيطة بإدارة المصايد لتشمل النظر في العديد من الضغوطات التراكمية. بإمكان المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات أن تطلب، في نطاق اختصاصها، إجراء تقويمات مسبقة ومتكاملة للنظام الإيكولوجي.

[7] سنة 2022 لا تصادف فقط الذكرى الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إنما أيضاً الذكرى العشرية لمؤتمرات الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة التي انطلقت في العام 1972مع مؤتمر استوكهولم، وتبعه مؤتمر ريو دي جانيرو (1992)، وجوهانسبرغ (2002)، وريو دي جانيرو (2012).
[8] الفيليبين في سبتمبر/أيلول 2014.

3 وقف صيد الأسماك المفرط – وضع حد للإعانات المضرة
الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **الحفاظ على الزخم في منظمة التجارة العالمية، وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، وفي الدول الأساسية.**
- **البناء على هدف التنمية المستدامة 14.6 من أجل التخلص من المصايد المضرة بحلول سنة 2020.**
- **إعادة توجيه الأموال التي يتم تحريرها نتيجة حظر الإعانات المضرة، من أجل تمويل الحفاظ على المحيطات، وإنشاء "صندوق أزرق".**

على الرغم من إخفاق المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في معالجة مسألة الدعم الحكومي للمصايد في ديسمبر/كانون الأول 2015، لا تزال المفوضية تعتبر أن الاقتراح الثالث قابل للتطبيق سياسياً، وأنه يمكن إنهاء المأزق الذي لطالما حال دون تحقيق منظمة التجارة العالمية تقدّماً في موضوع الدعم الحكومي للمصايد. في حين أن اقتراحنا المؤلف من ثلاث خطوات يعالج مباشرةً مسألة أساطيل الصيد الصناعية في البلدان المتقدّمة التي تُفيد حالياً من الدعم الحكومي للمحروقات، لا يفرض قيوداً بل على العكس يعزّز مصالح الدول النامية داخل مناطقها الاقتصادية الحصرية. في الواقع، يتمتّع الاقتراح بميزة مضافة عبر المساهمة في معافاة موارد المصايد في أعالي البحار، الأمر الذي يعود بفوائد مباشرة على الإنتاجية داخل المناطق الاقتصادية الحصرية، ناهيك عن تآزره مع جداول الأعمال الخاصة بالمناخ والتلوث. بعد تحقيق تقدّم في المؤتمر الوزاري حول دعم الصادرات الزراعية في العام 2015، لم يعد هناك ما يبرّر هذه المساومات، وينبغي على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يكفّوا عن التردّد في اتخاذ موقف حاسم ما يتسبّب بإلحاق الأضرار بالإدارة المستدامة للمصايد والحفاظ على المحيطات. نرحّب بالالتزام الذي قطعه وزراء التجارة في 28 بلداً في العام 2015 بدفع هذه المسألة نحو الأمام داخلياً وعالمياً. نلحظ أيضاً بعض العناصر الجيدة في النص النهائي للشراكة عبر الأطلسي [TPP].

لذلك من المهم الحفاظ على الزخم في منظمة التجارة العالمية، وفي الاتفاقات الإقليمية، وفي الدول الأساسية، مع التشديد على أن الأموال التي تدخّرها الحكومات التي تموّل حالياً هذه الإعانات المضرة، يمكن أن تُستخدَم بطريقة أفضل بكثير للمساعدة مثلاً على تطبيق مقتضيات هدف التنمية المستدامة 14 في مختلف أنحاء العالم. الالتزام بمعالجة مسألة الإعانات المضرة للمصايد، وذلك بموجب الشراكة عبر الأطلسي التي جرى الاتفاق عليها مؤخراً، أمرٌ مشجّع لكن يبقى أن نرى إذا كان سيوضَع حيز التنفيذ.

تقترح المفوضية إنشاء "صندوق أزرق" لهذه الغاية تحديداً. إذا أعيد توجيه الإعانات التي تتسبّب حالياً بتفاقم الصيد المفرط وغير القانوني، من أجل حماية المحيطات بدلاً من نهبها، قد يتيح ذلك ادّخار 18 مليار دولار أميركي في السنة. على ضوء السعي إلى إلغاء الإعانات المضرّة في مهلة أقصاها سنة 2020 بموجب هدف التنمية المستدامة 14.6، يجب أن يُمارَس مزيد من الضغوط على منظمة التجارة العالمية في الأشهر والسنوات المقبلة.

صناديق سمك في سوق تجارية للأسماك. © جميع الحقوق محفوظة، كوري أرنولد/OCEAN2012

مستقبل محيطاتنا
الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

من الواضح أنه منذ صدور التقرير في يونيو/حزيران 2014، لاقت مقترحات المفوضية درجات متفاوتة من التفاعل: فقد طُبِّق بعضها بنجاح، في حين أنه لم يتحقق أي تقدّم حتى تاريخه في مجالات أخرى. نحن متفائلون بالاهتمام العام المتزايد بعافية المحيطات، وبالإرادة السياسية المعزَّزة لتحويل النوايا الجيدة إلى أفعال. تتمسّك المفوضية بمقترحاتها الطويلة الأمد، وتبدي تفاؤلها بأنه عند قطع الالتزامات اللازمة واتّخاذ التدابير الضرورية، ستكون الفرص سانحة خلال الأشهر الـ 18-12 المقبلة وصولاً إلى يونيو/حزيران 2017، من أجل الاستثمار أكثر في التقدّم الذي أُحرِز حتى الآن.

ترى المفوضية أنه يمكن تحقيق تقدّم في ما يختص بمؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات والبحار الذي سينعقد في فيجي في يونيو/حزيران 2017، وبالاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية من أجل التوصل إلى اتفاق جديد ملزم قانوناً حول الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار واستخدامه بطريقة مستدامة. ونعتبر أيضاً أنه ستكون هناك فرص واضحة لتطبيق مقترحات أخرى، منها قيام أمين عام الأمم المتحدة بتعيين مندوب خاص معني بشؤون المحيطات؛ ووضع الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية حيز التنفيذ وتطبيق أحكامه؛ وبذل مزيد من الجهود للتخلص تدريجاً من المواد البلاستيكية المؤذية في البحار والمحيطات؛ والتوصّل وأخيراً إلى اتفاق حول الدعم الحكومي للمصايد؛ وإلزام جميع مراكب الصيد بالتزوّد برقم تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وأجهزة استجابة لا يمكن العبث بها[6].

علاوةً على ذلك، تعتبر المفوضية أنه يمكن فضح المخالفات بصورة أكبر والتركيز أكثر على تدهور المحيطات ومعافاتها عبر إنشاء هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية، أو هيئة مماثلة، بما يتماشى مع الاقتراح السابع في التقرير. من شأن ذلك أن يؤمّن شفافية أكبر لفهم تدهور المحيطات وأسبابه والإجراءات الضرورية للمساهمة في المعافاة.

نستعرض في ما يأتي الخطوات والأولويات الأساسية في المرحلة المقبلة.

[6] مع طباعة هذا التقرير [فبراير/شباط 2016]، فرض الاتحاد الأوروبي على جميع مراكب الصيد التابعة للاتحاد والمراكب الأجنبية التي تصطاد في مياه الاتحاد الأوروبي، التزوّد بأرقام تسجيل خاصة بها.

1 إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة – وضع المحيط النابض بالحياة في قلب التنمية

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

- **رصد تطبيق هدف التنمية المستدامة 14 من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول المحيطات والبحار (فيجي، 2017).**
- **الموافقة على عقد مزيد من المؤتمرات الرفيعة المستوى حول المحيطات والبحار في إطار الأمم المتحدة حتى سنة 2030 لقياس التقدّم.**
- **إنشاء كيان مستقل مهمته قياس المعايير الأساسية في هدف التنمية المستدامة 14 ورصد تطبيقها.**

على الرغم من أن تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة ليس كفيلاً بأن يضمن لوحده مستقبلاً آمناً للمحيطات العالمية، إلا أنه يوجّه عدداً من الرسائل المهمة ويمكن أن يحشد زخماً كبيراً وموارد قيّمة. يذكّر هدف التنمية المستدامة 14 الحكومات والمجتمع الأهلي بأن المحيطات العالمية هي نظامٌ من نظم الكرة الأرضية يجب التعامل معه وإدارته ككيان قائم بذاته.

شكّل الاتفاق على هدف التنمية المستدامة 14 خطوةً مهمة نحو الأمام، لكن هذا الهدف لن ينجح إلا إذا تمت تلبية مقتضياته في الوقت المحدّد. من الضروري متابعة تطبيقه عن كثب كي لا يصبح على الهامش ويتحوّل هدفاً "يتيماً" من دون أن يكون هناك أي كيان مسؤول عن تطبيقه في إطار الأمم المتحدة. يجب الاتفاق على مؤشرات راسخة خاصة بالسياسات. من أجل تلبية مقتضيات هدف التنمية المستدامة 14، يجب أن تلتقي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي معاً وتطلق تحرّكاً مركّزاً يضع معافاة المحيطات في صلب التنمية المستدامة.

ترحّب المفوضية بقرار عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول المحيطات والبحار في فيجي في يونيو/حزيران 2017. لكننا ما زلنا نعتبر أنه يجب الإبقاء على الاقتراح الأساسي بعقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات من أجل توفير آلية لقياس التقدّم باتجاه سنة 2030 بصورة مستمرة. فضلاً عن ذلك، نعتقد أنه يجب أن يترافق عقد سلسلة من المؤتمرات مع تشكيل هيئة مستقلة على غرار هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية المشار إليها في الاقتراح السابع. من شأن هذه الهيئة أن تجري رصداً مستمراً وشفافاً وترفع تقارير بهذا الخصوص، كما يمكنها أن تؤمّن المساءلة عبر النظر في المستجدات والتطورات في مجال المحيطات العالمية، وفي سبل المعالجة.

لقد تأكّد أن فيجي سوف تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات والبحار في يونيو/حزيران 2017.

دعماً للمفوضية العالمية للمحيطات

للعمل الذي تقوم به المفوضية العالمية للمحيطات مكانة خاصة في حماية المحيطات. ويعود ذلك في شكل أساسي إلى الكفاءات والمؤهلات التي يتمتع بها أعضاء المفوضية بخبراتهم وخلفياتهم المتنوّعة، والذين يعتمدون جميعهم مقاربة متميّزة في التعامل مع المحيطات، حيث تتكامل مساراتهم والتزاماتهم في هذا المجال. انطلاقاً من هذا التنوّع، فإنّ قوة المفوضية، التي أصدرت تقريراً فريداً من نوعه في العام 2014 وجعلت من مساهمتها عنصراً أساسياً في النقاش، تكمن في شكل خاص في تحاليلها وتوصياتها. يقوم جوهر رسالتها على المسؤولية الأساسية والمحتومة التي تتحمّلها البشرية في هذا الصدد، وعلى تورّط البشرية في المخاطر التي تهدّد البحار والمحيطات، إنما في الوقت نفسه على قدرتها على تغيير الأمور شرط أن تتوافر لديها الإرادة للقيام بذلك. هذه المقاربة الراسخة للعمل المتنوّع والفعّال، والمدعومة من خبرات قوية تركّز على أهداف محدّدة بدقة، تمنح العمل الذي تقوم به المفوضية العالمية للمحيطات قدرة كبيرة وقيّمة على الإقناع. لهذا يسرّني ويشرّفني أن أشارك في هذا العمل، من خلال مؤسستي، لا سيما لمناسبة إنشاء مجموعة موناكو قبل المفاوضات حول التنوع البيولوجي خارج الولاية الوطنية وخلالها، والإعلان الذي صدر بعد المفاوضات، وضمن مجموعة "بما أن المحيط" خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. لقد سمحت لي هذه الفعاليات بقياس دقّة الخلاصات التي توصّلت إليها المفوضية وفائدتها. وأتاحت لي قبل كل شيء تقدير العمل الذي تقوم به المفوضية في روح لافتة من الانفتاح والكفاءة.

صاحب السمو أمير موناكو ألبير الثاني

تلتزم حكومة تشيلي اتخاذ خطوات ملموسة من أجل وقف تدهور المحيطات ومساعدتها على استعادة عافيتها، بحسب ما ورد في مؤتمر المحيطات الأول والثاني، في واشنطن وفالبارايسو. في هذا الصدد، عرضت المفوضية العالمية للمحيطات، وهي هيئة مستقلة، على المجتمع الدولي برنامج عمل من أجل معافاة المحيطات بإمكاننا جميعنا اتّباعه. في موضوع الصيد غير القانوني، وهي مسألة أساسية، تعمل مبادرة "أصدقاء الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية" [MA-FPS] التي وضعناها مع المفوضية، على تشجيع الدول ومنظمة الفاو من أجل اتخاذ التدابير اللازمة كي يدخل هذا الاتفاق المحوري حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

هيرالدو مونيوز
وزير خارجية تشيلي

يقود الاتحاد الأوروبي المعركة العالمية ضد الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقد اعتمد أداة قانونية فعالة جداً لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وفرض الحصول على تراخيص لمنتجات المصايد البحرية التي تتم المتاجرة بها انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي وإليه، وتعاوَن مع أكثر من 50 بلداً لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد ساهمت المفوضية العالمية للمحيطات وأعضاؤها في نجاح الاتحاد الأوروبي عبر دعم جهوده، وترويج سياساته في محافل مختلفة حول العالم.

كارمينو فيلا
المفوّض الأوروبي للبيئة والشؤون البحرية والمصايد

مسارات نحو محيطات مستدامة

لقد أتاحت لنا الدراسات العلمية، والأدلّة التي جمعناها، والاستنتاجات التي توصّلت إليها المفوضية العالمية للمحيطات، التنبّه إلى تدهور المحيطات والحاجة إلى تحرّك دولي عاجل. وقد اقترحنا، بغية تطبيق هدف التنمية المستدامة 14، سلسلة من المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى تماشياً مع جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030. سيُعقَد المؤتمر الأول في فيجي من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017. باب المشاركة مفتوح أمام الجميع في المؤتمر حيث سيُجرى تقويم شفاف لما آل إليه تطبيق هدف التنمية المستدامة 14، كما سيتم تحديد الثغرات، وإنشاء شراكات، ووضع التزامات ومتابعة تنفيذها في المؤتمرات اللاحقة. نرحّب بكم جميعاً في مؤتمر الأمم المتحدة في فيجي في يونيو/حزيران 2017.

بيتر تومسون
مندوب فيجي الدائم لدى الأمم المتحدة، نيويورك

عافية المحيطات واستدامتها أساسيان من أجل الحياة على الكرة الأرضية. لقد أدّت المفوضية العالمية للمحيطات دوراً حيوياً في تسليط الضوء على إلحاحية التحرك والخطوات المطلوبة من أجل تحقيق معافاة المحيطات. فيما تواصل المفوضية عملها، يسرّني أن أشارك في العمل الجاري من أجل حشد مزيد من الأصوات العامة والسياسية لإحداث تغيير حقيقي في المحيطات العالمية.

السير ريتشارد برانسون
رئيس مجموعة فيرجين

لقد سلّطت المفوضية العالمية للمحيطات الضوء على قضايا المحيطات لتحفيز المجتمع الدولي من أجل إدراك مدى إلحاحيتها، كما أنها سهّلت قيام تحالفات وشراكات جديدة تساهم في تعزيز الجهود الآيلة إلى تحسين حكم المحيطات. تشكّل المفوضية قيمة مضافة كبيرة في مجال حكم المحيطات، وقد سُرَّت "مؤسسة التنمية المستدامة والعلاقات الدولية" [IDRR] بالتعاون مع موظّفيها وأعضائها في مبادرة "بما أن المحيط".

تيريزا ريبيرا
مديرة مؤسسة التنمية المستدامة والعلاقات الدولية

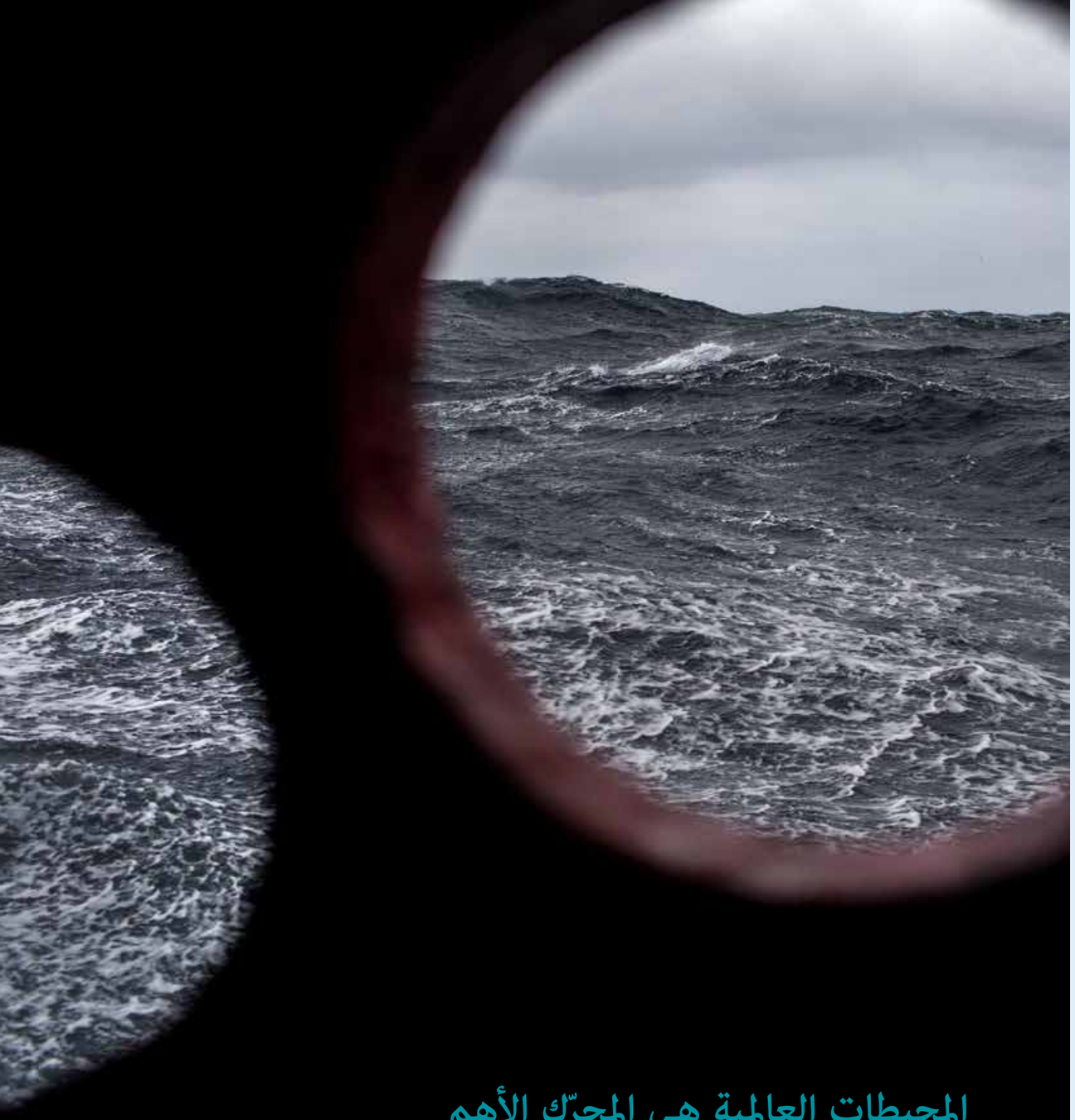

المحيطات العالمية هي المحرّك الأهم لنُظم الكرة الأرضية ومن أعظم حلفائنا في المعركة ضد تغيّر المناخ

© جميع الحقوق محفوظة، كوري أرنولد

تقوية الرابط بين المحيط والمناخ

الإنجازات الأساسية: الرابط بين المحيط والمناخ
شكّل إنشاء مجموعة البلدان الموقّعة على إعلان "بما أن المحيط" تحالفاً غير مسبوق بين جداول الأعمال المتعلقة بالمحيطات وتلك المتعلقة بتغير المناخ، ما يُبرهن عن دعم متبادل يجب ترسيخه أكثر عبر تطبيق التعهدات الثلاثة الواردة في الإعلان: صدور تقرير خاص عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول الرابط ين المحيط والمناخ؛ عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول المحيطات والبحار دعماً لهدف التنمية المستدامة 14 في يونيو/حزيران 2017؛ ووضع خطة عمل حول المحيطات في العام 2016 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

المحيطات العالمية هي المحرّك الأهم لنُظم الكرة الأرضية ومن أعظم حلفائنا في المعركة ضد تغيّر المناخ. لا يمكن اتخاذ خطوات فعالة في موضوع المناخ من دون القيام بخطوات موازية لتحقيق معافاة المحيطات، والعكس. يُستشَفّ في تقرير المفوضية تركيزٌ على قوة الرابط بين عافية المحيطات وعافية المناخ، وهذا الرابط ذو أهمية بالنسبة إلى المقترحات الثمانية. منذ صدور التقرير، نعمل من أجل مساعدة صنّاع القرار على فهم الرابط بين المحيط والمناخ بطريقة أفضل ودفعهم نحو الإقرار به.

من أجل التخلص من مقاربة "الصومعة" في التعامل مع التنمية المستدامة، حيث يعمل الخبراء وصنّاع السياسات في مجال المحيطات بمعزل إلى حد كبير عن أولئك الذين يركّزون على تغير المناخ، عملت المفوضية مع مجموعة من الحكومات وشركاء آخرين من أجل تسليط الضوء على الرابط بين المحيط والمناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2015.

عشية الافتتاح الرسمي للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، تعاونت المفاوضية مع وزارة الخارجية التشيلية، ووزارة البيئة الفرنسية، و"مؤسسة التنمية المستدامة والعلاقات الدولية" [IDDRI]، ومؤسسة الأمير ألبير الثاني أمير موناكو، و"بعثات تارا" [Tara Expeditions]، لإطلاق إعلان "بما أن المحيط" (انظر الملحق الثالث)، الذي جمع تواقيع رؤساء دول ووزراء من 22 بلداً[5].

عبر التوقيع على إعلان "بما أن المحيط"، تعهّدت الدول الموقّعة بتقديم الدعم لوضع تقرير خاص من إعداد "الهيئة الحكومية الدولية المعنيةبتغير المناخ" [IPCC] عن الرابط بين المحيط والمناخ؛ وأكّدت من جديد التزامها ببناء مرونة المحيطات عبر تلبية الأهداف المضمّنة في هدف التنمية المستدامة 14؛ وأعربت عن دعمها لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول المحيطات والبحار في فيجي في يونيو/حزيران 2017؛ وأبدت استعدادها لوضع خطة عمل عن المحيطات بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" [UNFCCC] اعتباراً من العام 2016.

[5] الدول الموقّعة على إعلان "بما أن المحيط" هي: أروبا، أستراليا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، جمهورية الدومينيكان، فيجي، فرنسا، غينيا بيساو، كيريباتي، مدغشقر، المكسيك، موناكو، المغرب، هولندا، نيوزيلنده، بالاو، السنغال، سيشيل، إسبانيا، السويد. منذ انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، أعرب مزيد من الدول عن رغبته في المصادقة على الإعلان.

8

الاقتراح الثامن
إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار

نحن على يقين من أن مقترحاتنا ستساهم، في حال تطبيقها، في وقف دورة التدهور. بيد أن التاريخ حافل بالأمثلة عن مقترحات جيدة لم يتم تطبيقها. إذا لاقت مقترحاتنا المصير نفسه، وكانت النتيجة استمرار التراجع في أعالي البحار، فسوف يؤثّر ذلك في المحيطات والشعوب والنظم في مختلف أنحاء الكرة الأرضية نظراً إلى القدرات التجديدية التي تتمتّع بها أعالي البحار.

يهمّنا التأكيد أنه إذا لم يتم العمل على تحسين عافية المحيطات العالمية، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ هذا المورد الطبيعي الحيوي. على هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية أن تطبّق آلية مستقلّة لرصد التقدّم. وفي حال سجّلت تراجعاً مستمراً بعد خمس سنوات مثلاً أو ما يقاربها، فعلى المجتمع الدولي أن ينظر في تحويل أعالي البحار - باستثناء المناطق حيث تنشط منظمات إدارة المصايد الإقليمية بطريقة فعّالة - إلى منطقة لتجديد الموارد حيث يُمنَع الصيد الصناعي. يجب أن تأخذ هذه الخطوة في الاعتبار وظائف منظمات إدارة المصايد الإقليمية ضمن المناطق الاقتصادية الحصرية، وأن تتضمّن بنداً ينص على رفع الحظر في حال تطبيق مقترحات فعالة لإدارة الموارد من أجل الحفاظ على الموارد الحية في المناطق ذات الصلة وإدارتها.

ترتدي استعادة أعالي البحار عافيتها أهمية حيوية جداً بالنسبة إلى مستقبل الكرة الأرضية، لذلك من غير الجائز أن نسمح باستمرار التدهور. لهذا ذكرت المفوضية في الاقتراح الثامن أنه في حال استمر التدهور، ينبغي على المجتمع الدولي أن ينظر في تحويل أعالي البحار إلى منطقة لتجديد الموارد حيث يُمنَع الصيد الصناعي.

يعزّز مزيد من البحوث العلمية والتقنية المنطق الكامن خلف هذا الكلام. فقد أظهرت دراسة أجرتها مجموعة من العلماء وخبراء الاقتصاد البارزين بعنوان "نحن وأعالي البحار: فهم قيمة النظم الإيكولوجية في أعالي البحار"[4]، ونشرتها المفوضية بالتزامن مع صدور تقريرها الأساسي في يونيو/حزيران 2014، أن إغلاق أعالي البحار أمام صيد الأسماك يؤمّن فوائد في مجالات الأمن الغذائي، والحد من تغيّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، فيما يعزّز في الوقت نفسه المرونة الإيكولوجية في مواجهة التغييرات البيئية المناوئة. وكشفت الدراسة أن أعالي البحار تؤدّي خدمة أساسية تساوي عشرات مليارات الدولارات سنوياً عبر التخلص من الكربون في الغلاف الجوي، ولفتت إلى أن إغلاق المصايد في أعالي البحار قد يؤدّي في الواقع إلى زيادة المصيد العالمي، ومعافاة الأرصدة التي تعاني من الصيد المفرط في المناطق الاقتصادية الحصرية في الدول الساحلية.

أحد العوائق الأساسية أمام إدارة أعالي البحار وحكمها بطريقة أفضل، والذي حدّدته المفوضية خلال التحاليل التي أجرتها، يتمثّل في النقص الأساسي في فهم عناصرها البيولوجية والفيزيائية. بغية معالجة هذا الخلل، وتقويم الحاجة المحتملة إلى منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار، نظّمت المفوضية ندوة متعددة الاختصاصات عن أعالي البحار في جامعة أكسفورد في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. شارك أكثر من 40 خبيراً في علوم المحيطات وفي الاقتصاد والسياسة، في الندوة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحوث والتوجيه. وقد طُلِب من المشاركين إجراء "مسح للأفق" من أجل تصوُّر السيناريوات: مواصلة القيام بالأمور كالمعتاد؛ اتجاه أعالي البحار نحو استعادة عافيتها عبر خضوعها لآلية حكم فعّالة بموجب اتفاق تطبيقي راسخ يتيح إنشاء مناطق بحرية محمية ذات أهمية في أعالي البحار؛ إغلاق أعالي البحار في المستقبل أمام جميع الأنشطة البشرية الاستخراجية. سلّطت هذه الممارسة الضوء على الرغبة في معالجة تدهور أعالي البحار بصورة فورية، بحسب مقترحات المفوضية، كي لا يكون من الضروري اتخاذ تدابير جذرية من أجل إنشاء مناطق لتجديد موارد أعالي البحار.

الإنجازات الأساسية: الاقتراح الثامن
تعزّز الأساس المفهومي لإنشاء منطقة لتجديد موارد أعالي البحار، بحسب الاقتراح الذي تقدّمت به المفوضية في العام 2014، بعد قيام خبراء في المحيطات من اختصاصات مختلفة تشمل العلوم البحرية والاقتصاد والقانون الدولي، بإجراء مزيد من التدقيق والتقصّي.

إبان الندوة التي نظّمتها المفوضية عن أعالي البحار في جامعة أكسفورد في العام 2015، جرى تشكيل عدد من مجموعات العمل غير الرسمية للمساعدة على ملء الثغرات في المعارف، مثلاً في ما يختص باقتصاد أعالي البحار، وخطر تجاوز نقطة اللاعودة في مجالات كثيرة متعلقة بالمحيطات العالمية، ومن أجل تشجيع تشارُك البيانات بصورة أكثر فعالية.

[4] http://www.globaloceancommission.org/wp-content/uploads/High-Seas-and-Us.FINAL_.FINAL_.high_.spreads.pdf

6
الاقتراح السادس
التنقيب عن النفط والغاز في المياه- تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة

تدعم المفوضية الجهود الآيلة إلى اعتماد وتحسين المعايير الدولية من أجل السلامة والحفاظ على البيئة في إطار عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري، بما في ذلك إقرار بروتوكولات إقليمية لاعتماد هذه المعايير وتطبيقها، مع تضمينها بنوداً حول الجهوزية للرد وبناء القدرات في البلدان النامية. وتماشياً مع مبدأ "الملوِّث يدفع"، تدعم المفوضية أيضاً وضع اتفاقية دولية حول تحديد المسؤوليات بهدف تغطية العطل والضرر الذي تتكبّده البيئة البحرية جراء تركيب التجهيزات الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه.

الإجراءات منذ صدور التقرير

ركّزت المفوضية في جهودها الآيلة إلى تحقيق الأهداف الواردة في الاقتراح السادس، على الحوار مع المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء فيها. في أكتوبر/تشرين الأول 2014، ألقى أحد الرؤساء المشاركين في المفوضية الخطاب الأساسي لمناسبة إطلاق لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة، في حين شارك أعضاء أمانة المفوضية في فريق الخبراء الخاص حول المسؤوليات والتعويضات، وهو مجموعة عمل مشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية، وكذلك في اجتماع اللجنة القانونية في المنظمة البحرية الدولية في نيسان/أبريل 2015.

لكن بما أن المنظمة البحرية الدولية أرجأت لمدة عامَين (اعتباراً من أبريل/نيسان 2015) اتخاذ أي قرارات إضافية أو القيام بأي إجراءات إضافية في ما يختص بالمسؤوليات في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في المياه، اضطُرّت المفوضية إلى أن تضع جانباً خطتها لتنظيم ورشة عمل استراتيجية حول المسألة. ما زلنا نشدّد على أنه مع توسُّع قطاع التنقيب في المياه، ستكون هناك حاجة ملحّة إلى معالجة المسائل المتعلقة بتحديد المسؤوليات في الأضرار اللاحقة بالبيئة البحرية.

رحّبت المفوضية بالاهتمام الذي تم إيلاؤه في العام 2015 للمخاطر الناجمة عن التنقيب عن النفط والغاز في القطب الشمالي، بما في ذلك المبادرات للحد من هذا التنقيب ومنعه؛ وتشدّد على أهمية النظر في موضوع المسؤوليات نظراً إلى احتمالات وقوع كوارث عند التنقيب في بيئات مناوئة على غرار القطب الشمالي.

أمين عام المنظمة البحرية الدولية، السيد كوجي سكيميزو، يجتمع بالرئيس المشارك في المفوضية، خوسيه ماريا فيغيريس. © جميع الحقوق محفوظة، المنظمة البحرية الدولية

7
الاقتراح السابع
هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية – رصد التقدم نحو محيطات سليمة

توصي المفوضية بإنشاء هيئة مستقلة للمساءلة في مجال المحيطات العالمية من شأنها أن ترصد وتقوّم إذا كان هناك تقدّم كافٍ نحو تطبيق المقترحات التي رفعتها المفوضية من أجل وقف تدهور المحيطات العالمية ومن ثم تجديدها، والعمل على حكمها بفعالية وإنصاف. وعلى الهيئة أن تجري تقويماً منتظماً للتقدّم الذي يحقّقه المجتمع الدولي نحو تطبيق المقترحات المضمّنة في هذا التقرير، وأن تطلع الرأي العام على الاستنتاجات التي تتوصّل إليها.

الإجراءات منذ صدور التقرير

في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، نظّمت أمانة سر المفوضية ورشة عمل في لندن للتوسّع أكثر في اقتراح إنشاء هيئة مستقلة للمساءلة في مجال المحيطات العالمية مهمتها رصد وتقويم التقدّم نحو تحقيق مقترحات المفوضية. حضر العديد من شركاء المفوضية ورشة العمل، فضلاً عن خبراء في التقويم. جدّد المشاركون تأكيد الحاجة إلى مساءلة عالمية أكبر من أجل تلبية التعهدات للحفاظ على المحيطات. وقد صدرت عن ورشة العمل ورقة مفهومية أكثر تفصيلاً عُرِضت على المفوضية لدراستها، وتم إعدادها عبر الاستعانة بمستشار خارجي وبآراء واقتراحات مجموعة واسعة من الخبراء والأطراف المعنية.

في الجلسة العامة الأخيرة للمفوضية في مايو/أيار 2015، وافق أعضاؤها على وجوب تطوير مفهوم الهيئة المستقلة للمساءلة حول المحيطات العالمية، وطلبوا من أمانة السر استكشاف الروابط المحتملة مع آليات المساءلة المقترَحة في سياق تطبيق هدف التنمية المستدامة 14. نتيجةً لذلك، وضعت أمانة السر مقترحات نظرت في إنشاء هيئة مستقلة مسؤوليتها الأساسية تجميع المعلومات حول المحيطات وتشارُكها مع الشركات والمنظمات غير الحكومية والحكومات. بإمكان مثل هذه الهيئة النهوض بمهمة المساءلة في مجال المحيطات العالمية من خلال المراقبة والتتبّع المستمرَّين والشفافين للمقاييس الأساسية وعبر الكشف عن هذه النتائج للجمهور العالمي.

الإنجازات الأساسية: الاقتراح السابع

منذ اعتماد هدف التنمية المستدامة 14، أصبح هناك اعتراف أوسع نطاقاً بأهمية إرساء آليات لرصد التقدم نحو تلبية الالتزامات في مجال الحفاظ على المحيطات، بحسب المقترحات التي قدّمتها المفوضية، ورفع تقارير عنه. فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/70/226، وقرّرت عقد أول مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول المحيطات والبحار في فيجي في يونيو/حزيران 2017، من أجل تقويم التقدم نحو تلبية هدف التنمية المستدامة 14 بمختلف نقاطه. بإمكان هذا المؤتمر، في حال دعمه بواسطة آلية مستقلة للتقويم، أن يؤمّن "لحظة المساءلة" التي تسعى إليها المفوضية.

5 الاقتراح الخامس
المواد البلاستيكية – إبعادها عن المحيطات

المواد البلاستيكية مصدر أساسي للتلوث في أعالي البحار، كما أنها تهدّد صحة الإنسان والعافية البيئية...

من المهم تكثيف الجهود لمعالجة المصادر المتنوّعة للتلوّث البحري (الملوّثات العضوية الثابتة، الهيدروكربونات، المعادن الثقيلة، النترات، المواد الإشعاعية، الحطام البحري، إلخ.). وتدعو المفوضية، على وجه الخصوص، إلى بذل جهود متضافرة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي للتخلص من المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات، بما في ذلك من خلال:

- **الحد من استهلاك المواد البلاستيكية التي تُستخدَم لمرة واحدة، عن طريق التدخل الحكومي المباشر وتحفيز المستهلكين.**
- **ابتكار محفزات لتعزيز التدوير، بما في ذلك منتجات البوليمر الأحادية ومسؤولية المنتِج الموسَّعة.**
- **وضع أهداف محدّدة زمنياً وكمّياً لخفض استهلاك المواد البلاستيكية.**
- **تحسين إدارة النفايات.**
- **تعزيز الوعي لدى المستهلكين.**
- **استنساخ مبادرات محلية للحد من بعض الاستعمالات غير المستدامة للمواد البلاستيكية أو حظرها (أي حظر الأكياس البلاستيكية التي تُستعمَل لمرة واحدة، وعلب التعبئة والتغليف المصنوعة من البولي يوريثان، إلخ.)، وتطبيق برامج هادفة إلى الحصول على محيطات خالية من المواد البلاستيكية.**
- **معالجة مسألة معدات الصيد التي تُفقَد أو يتم رميها في البحر، لا سيما أجهزة تجميع الأسماك، تفادياً لهجرها في المياه.**
- **تشجيع الابتكار على طريقة مؤسسة XPRIZE، في مجالات الاستبدال، وتجنّب النفايات، والتدوير، والتنظيف.**
- **النظر في فرض ضرائب وسواها من الرسوم بهدف إنشاء "صندوق عالمي للمسؤولية البحرية" [Global Marine Responsibility Fund] لبناء القدرات في إدارة النفايات، وتنسيق العمل من أجل مكافحة المواد البلاستيكة في البحار، وتطوير مبادرات لتحقيق الاستدامة، وتغيير سلوك الصناعات والمستهلكين.**

الإجراءات منذ صدور التقرير

الجزء الأكبر من العمل الذي قامت به المفوضية مؤخراً من أجل تطبيق الاقتراح الخامس أُنجز بالتعاون مع "وحدة الاستدامة الدولية" (ISU) التابعة لصاحب السمو الملكي أمير ويلز. وشمل ذلك المشاركة في ورشة عمل في لندن في ديسمبر/كانون الأول 2014، حيث سنحت لنا الفرصة للقاء ممثّلين عن شركات متعددة، منها "إيكوفر" و"لوغوبلاست" و"إنترفايس" و"لوريال"، فضلاً عن منظمات غير حكومية مثل "منظمة الحفاظ على المحيطات" [Ocean Conservancy]، و"الصندوق العالمي للحياة البرية" [WWF]، و"منتدى التصميم الصديق للمحيطات" [Ocean Friendly Design Forum].

في مارس/آذار 2015، نظّمت المفوضية العالمية للمحيطات ووحدة الاستدامة الدولية، بالاشتراك مع منظمة الحفاظ على المحيطات و"مؤسسة إلين مكارثور" [Ellen MacArthur Foundation]، مؤتمراً بعنوان "المواد البلاستيكية في البيئة البحرية: تكثيف الجهود للحد من النفايات"، في واشنطن العاصمة، والذي جمع ممثلين عن قطاع النفايات البحرية وقطاع المواد البلاستيكية والاقتصاد الدائري من أجل إجراء نقاش موجَّه نحو الحلول. استقطب المؤتمر الذي دعا فيه صاحب السمو الملكي أمير ويلز إلى وضع حد لرمي النفايات البلاستيكية في المحيطات، تغطية واسعة في وسائل الإعلام العالمية، وساهم في إطلاق مبادرات وشراكات جديدة بين الحاضرين، بما في ذلك تشكيل مجموعة من المانحين الهدف منها توجيه استثماراتهم في شكل أفضل نحو معالجة هذه المسألة.

كما تولّت المفوضية ووحدة الاستدامة الدولية إدارة ورشة عمل رفيعة المستوى لمناقشة النفايات البلاستيكية خلال قمة المحيطات العالمية التي نظّمتها مجلة "الإيكونوميست" في كاسكايس في البرتغال في يونيو/حزيران 2015. ومن الأشخاص الذين حضروا ورشة العمل رئيس الاتحاد الأفريقي، والمفوّض الأوروبي لشؤون البيئة والمصايد والبحار، ومساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة، فضلاً عن ممثّلين عن منظمة الحفاظ على المحيطات و"مؤسسة إلين مكارثور"، و"بلاستيكس أوروبا" [Plastics Europe]، و"مجلس البلاستيك العالمي" [World Plastics Council]، ومؤسسة "ماكينزي أند كومباني" [McKinsey & Company].

بعد أربعة أشهر، خلال مؤتمر "محيطنا" في تشيلي في أكتوبر/تشرين الأول 2015، تولّى الرئيس المشارك في المفوضية، خوسيه ماريا فيغيريس، إدارة حلقة النقاش العامة حول التلوث البحري. دعا فيغيريس الذي ارتدى بذلة مصنوعة بالكامل من مواد بلاستيكية أعيد تدويرها مأخوذة من أحد المطامر في آسيا، ووضع نظارة شمسية مصنوعة من شباك صيد مرمية – دعاً إذاً إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمشكلة الهائلة التي تتسبّب بها النفايات البلاستيكية. وقد وجّهنا خلال هذا الحدث نداء أوسع نطاقاً من أجل التحرك، وتحدّينا الآخرين لطرح أفكار مبتكرة بغية استبدال المنتجات، واستخدام النفايات البلاستيكية بطريقة أفضل كي لا ينتهي بها الأمر في المحيطات.

ساهمت المفوضية ووحدة الاستدامة الدولية معاً في رفع مستوى الاهتمام بالمواد البلاستيكية في المحيطات إلى حد كبير، ونتيجةً لذلك، قامت منظمتان على الأقل بتسريع جهودهما في هذا المجال. ففي سبتمبر/أيلول 2015، أطلقت منظمة الحفاظ على المحيطات تقريرها العالمي بعنوان "كبح المد والجزر: استراتيجيات مستندة إلى اليابسة من أجل محيط خالٍ من المواد البلاستيكية"، في حين أصدرت مؤسسة إلين مكارثر تقريراً في يناير/كانون الثاني 2016 بعنوان "اقتصاد البلاستيك الجديد". يُحدّد التقريران استراتيجيات وآليات من شأنها كبح تدفّق النفايات البحرية التي تدخل المحيطات والتعجيل في الانتقال إلى اقتصاد دائري.

فضلاً عن ذلك، تعمل المفوضية من أجل إعطاء حيّز أهم لمسألة النفايات البلاستيكية على جدول الأعمال السياسي الأفريقي، كما أنها انخرطت في حوار مع الرئاسة الألمانية لمجموعة السبعة في العام 2015.

الإنجازات الأساسية: الاقتراح الخامس

نجحت الشراكة بين المفوضية العالمية للمحيطات ووحدة الاستدامة الدولية التابعة لصاحب السمو الملكي أمير وليز، في نشر الوعي السياسي والعام ولدى الأعمال والشركات حول مسألة الحطام البحري والمواد البلاستيكية في البحار والمحيطات. تلتزم وحدة الاستدامة الدولية مواصلة العمل للحد من النفايات البلاستيكية.

وقد عمد عدد من المنظمات إلى تسريع أعماله لتسليط الضوء على مشكلة المواد البلاستيكية، واقترح حلولاً واقعية وقابلة للتطبيق، نذكر منها على وجه الخصوص منظمة الحفاظ على المحيطات، ومؤسسة إلين مكارثر التي تعمل بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وماكينزي أند كومباني. فضلاً عن ذلك، باتت لـ"مرفق البيئة العالمي" [Global Environmental Facility] مسارات عمل تركّز على المواد البلاستيكية البحرية.

في يونيو/حزيران 2015، وافق قادة مجموعة السبعة في البيان الصادر عنهم على "خطة عمل لمكافحة النفايات البحرية"، وتركّز الخطة على المواد البلاستيكية.

4

الاقتراح الرابع
الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق

للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار آثار سلبية كبيرة على المستويات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يمارس تأثيراً غير متكافئ على البلدان النامية. بغية مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بطريقة فعالة، يجب الإجماع على تأكيد عدم شرعية هذه الممارسة، وتعزيز فرص القبض على الفاعلين، ومنع الأسماك التي يتم اصطيادها عن طريق الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم من الوصول إلى الأسواق.

من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، ووضع حد له:

- **تناشد المفوضية أعضاء المنظمة البحرية الدولية أن يفرضوا تطبيق الشروط الإلزامية التي تنصّ على ضرورة تزوُّد المراكب التجارية برقم تسجيل لدى المنظمة ومنظومة تتبّع، على كل مراكب الصيد العاملة في أعالي البحار.**
- **كذلك تناشد المفوضية الدول ومنظمات إدارة المصايد الإقليمية حظر إعادة شحن الأسماك في البحار.**
- **يتعهّد جميع أعضاء المفوضية استخدام تأثيرهم والتحرّك للمساعدة على التعجيل في دخول الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية حيّز التنفيذ، عبر مناشدة جميع الدول التي لم توقّع بعد على الاتفاق، التسريع في اتّخاذ التدابير اللازمة للانضمام إليه أو المصادقة عليه.**
- **تناشد المفوضية جميع الأطراف المعنية العمل معاً من أجل بناء منصّة عالمية لتشارُك المعلومات من أجل مشاطرة البيانات في الزمن الفعلي حول مراكب الصيد في أعالي البحار وأنشطتها، بهدف ردع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتعزيز القدرة على التتبّع.**
- **ينبغي على تجّار التجزئة والمصنّعين العاملين في مجال ثمار البحر أن يلتزموا بالحصول على الأسماك من مصادر مستدامة، بما في ذلك عبر تطبيق نظم فعالة للتتبّع.**
- **بغية دعم هذه الأهداف، تشجّع المفوضية منظمات المجتمع الأهلي على تفعيل دورها كهيئات مستقلة لمراقبة أداء منظمات إدارة المصايد الإقليمية، ودول الأعلام، والدول المرفئية، وتناشد السلطات المحلية والوطنية والدولية التعاون مع هذه الهيئات المستقلة.**

الإجراءات منذ صدور التقرير

بعد صدور التقرير في يونيو/حزيران 2014، أعلن أمين عام المنظمة البحرية الدولية [IMO]، السيد كوجي سكيميزو، ترحيبه به ودعا المفوضية إلى إلقاء كلمة أمام الدول الأعضاء في المنظمة خلال اجتماع "لجنة حماية البيئة البحرية" التابعة للمنظمة في أكتوبر/تشرين الأول 2014. اجتمع ممثّلو المفوضية بالسيد سكيميزو وقدّموا عروضاً وشروحات للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية حول المسائل ذات الصلة، منها الحاجة إلى إلزام المراكب بالتزوّد بأرقام تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وبأجهزة استجابة لا يمكن العبث بها. للأسف، على الرغم من المؤشرات الإيجابية في ذلك الوقت، كان التقدّم في هذه المجالات بطيئاً للغاية، مع أننا حدّدنا بوضوح الحاجة الأساسية والملحّة إلى توسيع نطاق الشروط الإلزامية المفروضة على المراكب التجارية كي تشمل أيضاً جميع مراكب الصيد، وتتمثّل هذه الشروط في التزوّد بأرقام تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية وبأجهزة تتبّع.

منذ صدور التقرير، أعطت المفوضية الأولوية للتدابير المطلوب اتخاذها من أجل التعجيل في تطبيق "اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية" [PSMA]. إنه أحد الأهداف الأساسية في الاقتراح الرابع، كما أنه عنصر مهم في الاقتراح الثاني. كي يدخل الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية حيّز التنفيذ، يجب أن تصادق عليه 25 دولة، لكن 19 دولة فقط صادقت عليه بحلول نهاية العام 2015، بعد ستة أعوام على إقراره. تعمل المفوضية بالاستناد إلى قائمة بالدول المستهدفة من أجل تطوير استراتيجيات بحسب كل بلد بغية التسريع في آلية المصادقة على الاتفاق، ويشجّعنا أنه منذ صدور التقرير، أصبحت أستراليا وكوستا ريكا وإيسلندا وموريشيوس وموزامبيق ونيوزيلنده وبالاو والصومال وسانت كيتس ونيفيس أطرافاً في الاتفاق.

تشكّل أفريقيا محور تركيز أساسياً في عمل المفوضية، فحفنة قليلة من الدول الأفريقية صادقت حتى الآن على الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية على الرغم من الخسائر الفادحة التي تتكبّدها القارة بسبب الصيّادين الذين يمارسون الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم. في يوليو/تموز 2015، وجّهنا نداء مباشراً إلى الدول الأفريقية للمصادقة على الاتفاق خلال إطلاق "عقد البحار والمحيطات الأفريقية" في أديس أبابا. تنعكس المعطيات التي قدّمتها المفوضية سابقاً في "الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050" التي وضعها الاتحاد الأفريقي، والنقاشات جارية الآن من أجل تحفيز مزيد من الدعم الأفريقي للمصادقة على الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية في العام 2016. واستكمالاً لهذه الخطوات، نعمل أيضاً مع مجموعة بنك التنمية الأفريقي [AFDP] على احتياجات بناء القدرات من أجل تطبيق الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية. وقد أُخِذَت المقترحات التي قدّمتها المفوضية في الاعتبار خلال وضع خطة العمل الجديدة حول المحيطات في مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

تعاونت المفوضية عن كثب مع حكومة تشيلي لتطوير مبادرة "أصدقاء الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية". في مؤتمر "محيطنا" الذي انعقد في تشيلي في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أعلن وزير الخارجية في جمهورية تشيلي، هيرالدو مونيوز، إطلاق هذه المبادرة التي تهدف إلى استخدام تجربة الدول التي صادقت على الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية من أجل دعم الدول التي تفكّر حالياً في المصادقة عليه أو هي في صدد المصادقة عليه، ومساعدتها. تحظى هذه المبادرة حالياً بالدعم من مدير عام "منظمة الأغذية والزراعة" (الفاو)، والهدف هو دخولها حيز التنفيذ بحلول يوليو/تموز 2016.

نظّمت المفوضية فعاليات خلال معرض ثمار البحر في أميركا الشمالية (مارس/آذار 2015) ومعرض ثمار البحر العالمي (أبريل/نيسان 2015)، بغية مناقشة الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية، بما في ذلك التزامات تتبّع تجار ثمار البحر والحاجة إلى الدعم المتعدد الأطراف لتطوير إمكانات الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية. وقد سعينا، خلال هذه الفعاليات، إلى الحصول على تعهّدات راسخة مباشرةً من تجار التجزئة والشارين في قطاع ثمار البحر العالمي من أجل دعم حدوث تحوّل في السلسلة التموينية لثمار البحر بحيث يُفرَض أن يكون مصدر الأسماك دول الأعلام التي تشكّل أطرافاً في الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية، وأن تُنقَل في مراكب مزوّدة بأجهزة استجابة لا يمكن العبث بها، وأرقام تعريف خاصة بها.

تنوّه المفوضية أيضاً بعدد من المنظمات الأخرى التي تعمل في هذا المجال، وتثني على العمل الذي تقوم به تلك المنظمات من أجل لفت الانتباه إلى حالات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مختلف أنحاء العالم،وتوثيقها.

الإنجازات الأساسية: الاقتراح الرابع

منذ صدور تقرير المفوضية العالمية للمحيطات في يونيو/حزيران 2014، أصبحت تسع دول إضافية أطرافاً في الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية. اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2016، يكفي أن تصادق ست دول إضافية على الاتفاق كي يدخل حيز التنفيذ.

رحّب الاتحاد الأفريقي ومجموعة بنك التنمية الأفريقي والمنظمة البحرية الدولية علناً بتقرير المفوضية والمقترحات الواردة فيه. وعُقِدت اجتماعات لمناقشة إدراج قرارات حول الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية، والدعم الحكومي للمصايد، ومناطق تجديد الموارد، على جدول أعمال القمة المقبلة للاتحاد الأفريقي.

في مؤتمر "محيطنا"، أعلنت حكومة تشيلي إنشاء مجموعة "أصدقاء الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية" للعمل من أجل دخول الاتفاق حيز التنفيذ عبر الجمع بين الدول الأطراف في الاتفاق وتلك التي لم تنضم إليه بعد. تحظى هذه المجموعة الآن بدعم رسمي من منظمة الفاو، وهدفها هو العمل من أجل دخول الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية حيز التنفيذ بحلول يوليو/تموز 2016.

3 الاقتراح الثالث
وقف صيد الأسماك المفرط – وضع حد للإعانات المضرة

لا بد من معالجة الأسباب الأساسية خلف الإفراط في قدرات الصيد، ولا سيما مسألة الإعانات التي تساهم في تعزيز هذه القدرات. تطلب المفوضية من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المبادرة عاجلاً إلى اعتماد مقاربة من ثلاث خطوات لمعالجة هذه المشكلة، وبالتالي إلغاء المحفزات المالية السلبية التي تتيح لأسطول صيد عالمي يتألف من عدد كبير جداً من المراكب أن يطارد الإمدادات السمكية الآخذة في التناقص بصورة مستمرة.

الخطوة الأولى: الشفافية الكاملة (الكشف) بشأن الإعانات لقطاع المصايد.
الخطوة الثانية: تصنيف الإعانات للمصايد من أجل تحديد أشكال الدعم المضرّة وتمييزها عن البقية.
الخطوة الثالثة: المبادرة فوراً إلى فرض سقف للإعانات المخصّصة للمحروقات المستخدمة في صيد الأسماك في أعالي البحار، ومن ثم إلغاؤها تدريجاً في غضون خمس سنوات.

الإجراءات منذ صدور التقرير

تبلغ الإعانات للمصايد حالياً 30 مليار دولار أميركي في السنة عالمياً، مع الإشارة إلى أن 60 في المئة منها يشجّع بصورة مباشرة ممارسات الصيد غير المستدامة والمدمّرة وحتى غير القانونية. تلتزم المفوضية نشر التوعية حول هذا المصدر الأساسي للخلل والإجحاف في السوق، وتحديد حلول عملية لإلغاء هذه الإعانات. نحن نعتبر أنه لدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية واجب عالمي – يعزّزه الآن هدف التنمية المستدامة 14.6 – بالمبادرة من دون أي تأخير إلى إلغاء الإعانات المضرة بصورة تدريجية. لهذا السبب، ركّزت الإجراءات من أجل تطبيق الاقتراح الثالث، حتى تاريخه، على إعادة إحياء المسألة وتحقيق نتائج في منظمة التجارة العالمية في جنيف، حيث يجب اتخاذ القرار بحظر الإعانات المضرة على مستوى عالمي.

في ديسمبر/كانون الأول 2014، نظّمت المفوضية ورشة عمل حول "تحديد الخيارات لتحقيق تقدم في موضوع الدعم الحكومي للمصايد"، بالاشتراك مع "المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة" [ICTSD]، حيث كان المشاركون في غالبيتهم مفاوضين من البعثات الدائمة في جنيف. وقد استندنا إلى النقاشات لتحديد خطوط عملنا اللاحقة: أولاً، لتسليط الضوء على الإجحاف الذي يتسبّب به الدعم الحكومي للمصايد، والذي تؤمّنه في شكل أساسي حفنة من الدول الأكثر ازدهاراً؛ وثانياً، لإبراز الرابط المباشر بين إنهاء الإعانات المضرة وتلبية هدف التنمية المستدامة 14.7 الذي تعهّدت الدول بموجبه "زيادة المنافع الاقتصادية للدول الجزيرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً من خلال الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك عن طريق الإدارة المستدامة للمصايد..." بحلول سنة 2030.

عقدت المفوضية عدداً من الاجتماعات المثمرة مع مسؤولين كبار في منظمة التجارة العالمية ومع سفرائها ومندوبيها الدائمين، وتفاعلت أيضاً مع مفوّضي المنظمة وأمانة سرّها وممثلي المجتمع الأهلي عبر تنظيم حلقة نقاش حول الدعم الحكومي للمصايد في جنيف في يونيو/حزيران2015، تولّت إدارتها البعثة الدائمة النيوزيلندية، فضلاً عن عقد جلسة عمل في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

كان الهدف من هذه الفعاليات وضع الدعم الحكومي على جدول أعمال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في نيروبي في ديسمبر/كانون الأول 2015، وتمكين البلدان التي تلتقي حول طريقة التفكير نفسها. على الرغم من الخطوات التي قامت بها مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ [PCA] ومجموعة "أصدقاء الأسماك"، تسبّبت التعقيدات في السياسة المتّبعة من قبل منظمة التجارة العالمية، في الإبقاء على العقبات التي تحول دون تحقيق تقدّم حاسم منذ أكثر من عقد. لكن الآن بعدما أحرز تقدّم في نيروبي بشأن الدعم الحكومي للصادرات الزراعية، يؤمَل أن تتوقّف المساومات لأنها تضرّ بشؤون الحفاظ على المصايد، مع أنه ليس أكيداً إذا كان يمكن تحقيق ذلك في الوقت المناسب لتلبية هدف التنمية المستدامة 14.6 بحلول سنة 2020.

الاقتراح الثالث: الإنجازات الأساسية

على الرغم من فشل المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في نهاية العام 2015، ساهمت الخطوات التي قامت بها المفوضية لنشر التوعية وتسهيل الحوار في منظمة التجارة العالمية على امتداد العام الماضي، في إعادة تفعيل النقاشات حول المقترحات للحد من الدعم الحكومي وحشد الزخم خلفها. أخيراً، بعد أربعة أعوام من الركود، يبدو أن هذه المقترحات اكتسبت اندفاعة من جديد، مع التزام 28 وزيراً للتجارة بصورة رسمية بضبط الدعم الحكومي للمصايد وتعزيز الشفافية[3].

سفينة صيد فرنسية في العام 2012. © جميع الحقوق محفوظة، كوري أرنولد

[3] البيان الوزاري حول الدعم الحكومي للمصايد، الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2015: WT/MIN(15)/37/Rev.1

2
الاقتراح الثاني
حكم أعالي البحار – تعزيز الرعاية والمعافاة

تدعو المفوضية إلى:

- تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال اتفاق تطبيقي جديد حول الحفاظ على التنوّع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة كي ينسجم مع الأهداف المتوخّاة.
- مصادقة جميع الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و"اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" [Agreement, UNFSA UN Fishstocks] لعام 1995، وعقد اجتماع سنوي للدول الأعضاء في "اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" بما يؤمّن منصّة تساهم في تعزيز المساءلة.
- تقويم مستقل ومنتظم لمنظمات إدارة المصايد الإقليمية من أجل تحسين أدائها.
- الدفع باتجاه دخول اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية لعام 2009 حيّز التنفيذ والعمل على تطبيقه.
- قيام أمين عام الأمم المتحدة بتعيين ممثّل خاص عنه لشؤون المحيطات، مع تكليفه بمهمة واضحة وتوفير الموارد الكافية له من أجل إحداث تحسين واسع النطاق في حكم المحيطات.
- إنشاء منظمات إقليمية لإدارة المحيطات [ROMOs, Regional Fisheries Management Organizations] بهدف تعزيز إدارة المحيطات بالاستناد إلى النظم الإيكولوجية.
- قيام رؤساء الدول أو الحكومات بتعيين مبعوثين أو وزراء معنيين بشؤون المحيطات.

الإجراءات منذ صدور التقرير

سلّط تقرير المفوضية الضوء على الطبيعة الضعيفة والمجزّأة والبائدة للآلية المعتمدة حالياً في حكم أعالي البحار، مع تحديد الاقتراح الثاني مجموعة من التدابير لتعزيز هذه الآلية. ويقع في صلب هذه التدابير التشديد على دعم فكرة التوصل إلى اتفاق ملزم متعدد الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة.
قبل العام 2015، تعثّرت النقاشات حول التنوّع البيولوجي في أعالي البحار لأكثر من عشر سنوات، وكانت هذه المهمة مولجة بمجموعة عمل خاصة ومفتوحة باب العضوية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ساهم التدخّل من قبل المفوضية في الوصول بهذه النقاشات إلى خاتمة مؤاتية.

كان تطبيق الاقتراح الثاني موضع تركيز أساسياً في عمل المفوضية مباشرةً بعد صدور التقرير. في غضون ثلاثة أشهر فقط، جمعت العريضة الإلكترونية التي أطلقتها المفوضية تحت عنوان Mission Ocean، والتي ركّزت على الحاجة إلى هذا الاتفاق التطبيقي العالمي الجديد حول حماية أعالي البحار، أكثر من 283000 توقيع من 111 بلداً مختلفاً. وقد تسلّم نائب أمين العام الأمم المتحدة العريضة بالنيابة عن الأمين العام، خلال فعاليات نُظِّمت على هامش افتتاح الدورة التاسعة والستّين للجمعية العامة في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2014. هذا الدعم الواسع والمتنوّع للاتفاق يُظهر بوضوح أنه بإمكان المسألة المتعلقة بآلية حكم أعالي البحار أن تستقطب دعماً كبيراً يتخطّى نطاق الجهات المعنية عادةً بالحفاظ على الموارد البحرية.

انطلاقاً من هذا الزخم وبهدف تفعيله، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع "مؤسسة الأمير ألبير الثاني أمير موناكو"[Prince Albert II of Monaco Foundation] و"ائتمان بيو الخيري" [Pew Charitable Trusts]، طاولة مستديرة في موناكو في ديسمبر/كانون الأول 2014 ضمّت ممثلين عن الحكومات في عشرين بلداً أساسياً معنياً بالمفاوضات حول المحيطات في الأمم المتحدة. وأسفر هذا الاجتماع عن تشكيل "مجموعة موناكو" التي تضم بلداناً تلتقي حول طريقة التفكير نفسها وتنسّق استراتيجياتها دعماً للاتفاق التطبيقي المقترح من أجل حماية أعالي البحار.

الإنجازات الأساسية: الاقتراح الثاني
قرّرت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحضيرية مهمتها وضع توصيات جوهرية واقتراح مسودة نص لاتفاق ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (69/292/A/RES). سوف تبدأ اللجنة عملها في مارس/آذار 2016 ويستمر حتى سنة 2017.

بغية دفع الولايات المتحدة نحو الالتزام بسرعة أكبر في موضوع حكم المحيطات، نظّمت المفوضية حواراً حول السياسات المتعلقة بأعالي البحار في ديسمبر/كانون الأول 2014 في العاصمة واشنطن بالتعاون مع "المجلس الأميركي حول العلاقات الخارجية". وقد شاركت أطراف معنية أساسية، بما في ذلك أطراف من وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الشيوخ، في الحوار.

في يناير/كانون الثاني 2015، حضر المفوَّضون وأعضاء أمانة السر الجلسة الختامية والأساسية لمجموعة العمل الخاصة وغير الرسمية والمفتوحة باب العضوية حول الحفاظ على التنوّع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، وقد كانت اللجنة مولّجة برفع توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحاجة إلى اتفاق جديد ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد نظّمت حكومة السويد بالتعاون مع المفوضية فعاليات على هامش الجلسة حيث حضّ أحد الرؤساء المشاركين في المفوضية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المبادرة فوراً إلى إطلاق مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول أعالي البحار خلال دورتها الحالية، كما اقترحنا في تقريرنا. نعتزّ بتأديتنا دوراً في الاندفاعة العالمية من أجل إقرار هذا الاتفاق الدولي.

المفوضية العالمية للمحيطات في حاضرة الفاتيكان

في أبريل/نيسان 2015، تشرّف ممثلون عن المفوضية بلقاء البابا فرنسيس وأعضاء كبار في الإدارة البابوية، وبعرض رؤيتنا عن المحيطات، وذلك في إطار السعي إلى نشر التوعية حول المحيطات. ناقشنا مختلف التهديدات المحدقة بالمحيطات، مع التركيز في شكل خاص على آلية الحكم الضعيفة والمجزأة في أعالي البحار. وفي يونيو/حزيران 2015، سررنا عندما تطرق قداسة البابا مباشرةً إلى المسائل التي ناقشناها معه، وذلك في الفقرة 174 من رسالته البابوية الريادية بعنوان "كن مسبّحاً" التي تحدّث فيها عن البيئة عارضاً التحديات التي يطرحها غياب الآليات التنظيمية الصارمة والرقابة ونظام العقوبات، بما يؤدّي إلى تقويض حكم المحيطات.

تريفور مانويل يلتقي قداسة البابا. © جميع الحقوق محفوظة، المفوضية العالمية للمحيطات.

1

الاقتراح الأول
إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة – وضع المحيط النابض بالحياة في قلب التنمية

بهدف تسريع وتيرة التقدّم نحو وقف التدهور المحيطي وتحفيز المنظومة العالمية لحكم المحيطات، تناشد المفوضية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الموافقة على تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة، بما يساهم في وضع المحيطات العالمية في صلب أجندة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد 2015.

نظراً إلى أهمية المحيطات العالمية في ما يتعلق بالاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، والحكم، تدعم المفوضية بقوة، وتضمّ صوتها إلى المقترحات التي رُفعت خلال مجموعة العمل المفتوحة التابعة للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة.

عرض الأهداف العالمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. © جميع الحقوق محفوظة، لي موزي/شينخوا برس/كوربيس

الإجراءات منذ صدور التقرير

شكّل تخصيص المحيطات العالمية بهدف راسخ وقائم بذاته ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تطلّعاً أساسياً بالنسبة إلى المفوضية منذ البداية. أوردت المفوضية في التقرير أن "إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة [...] يساهم في إطلاق التحرّك الضروري للتوعية على أن المحيطات العالمية هي منظومة من منظومات الكرة الأرضية يجب التعامل معها وإدارتها ككيان قائم بذاته"، وقد تشجّعنا بأن كثراً يشاركوننا هذه الرؤية. بفضل الجهود التي بذلها عدد من الحكومات (لا سيما في دول المحيط الهادئ الجزيرية الصغيرة النامية)، فضلاً عن المفوضية ومنظمات أخرى، أُدرِج هدف التنمية المستدامة رقم 14، "الحياة تحت الماء"، ضمن الأهداف السبعة عشر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015 (انظر الملحق 1). نتيجةً لذلك، تحوّل اهتمام المفوضية على الفور إلى تحديد الآلية التي يجب اتباعها لتطبيق هذا الهدف من أجل "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة".

من الضروري الآن أن يحظى هدف التنمية المستدامة رقم 14 بالدعم من مؤشرات قابلة للقياس ووثيقة الصلة بالسياسات على أن تُحدّد بوضوح المسؤوليات بشأن ما يجب تحقيقه وتضمن مراقبة التقدّم بدقة شديدة. بغية توجيه آلية تطبيق هدف التنمية المستدامة 14، رفعت المفوضية في فبراير/شباط 2015 عرضاً مفصّلاً إلى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد 2015 حدّدت فيه مجموعة من المؤشرات الأساسية المتعلقة بأعالي البحار (انظر الملحق الثاني).

كانت الحاجة إلى تعزيز المساءلة من أجل حماية المحيطات محورية في أنشطة المفوضية. نحن نعتبر أن المحيطات العالمية بحاجة إلى "لحظة مساءلة" منتظمة بما يتيح للمجتمع الدولي أن يجتمع لتقويم مسار العمل وما أُحرِز من تقدّم فضلاً عن الخطوات التي لم تتحقّق. طوال العام 2015، عملنا عن كثب مع مجموعة واسعة من السفراء والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، في إطار ما يُعرَف بـ"مجموعة أصدقاء المحيطات والبحار التابعة للأمم المتحدة"، وقدّمنا دعماً ناشطاً لاقتراح مشترك رفعته فيجي والسويد من أجل قيام الأمم المتحدة بإطلاق سلسلة من المؤتمرات عن المحيطات بغية رصد التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 14 وتأمين مؤسسة حاضِنة لهذا الهدف كي لا يبقى "يتيماً". بحلول الربع الأخير من العام 2015، كان هذا الاقتراح قد استقطب 95 جهة راعية، وفي الأسبوع الأخير من العام، تبنّت الجمعية العامة بالإجماع القرار A/RES/70/226 الذي ينص على تنظيم أول مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول المحيطات والبحار في فيجي في يونيو/حزيران 2017.

فضلاً عن العمل على اعتماد مؤشرات قوية وتعزيز المساءلة، دعمت المفوضية أهدافاً محددة متعلقة بهدف التنمية المستدامة 14 في سياق آليات حكومية دولية أخرى، لا سيما تلك التي شهدت في إطارها نقاشات عن التغير المناخي والتجارة في أواخر العام 2015. لقد وضعت المفوضية استراتيجية واضحة لربط هدف التنمية المستدامة 14.6 (حظر الدعم الحكومي الذي يساهم في صيد الأسماك المفرط بحلول سنة 2020، وإلغاء الدعم الذي يساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أيضاً بحلول سنة 2020) بالمفاوضات خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في فيجي في ديسمبر/كانون الأول 2015. لهذه الغاية، تحاورنا مع منظمة التجارة العالمية وممثّلي الحكومات في جنيف بهدف إدراج مسألة التوصل إلى اتفاق طال انتظاره حول الدعم الحكومي المضر للمصايد، على جدول الأعمال. وقد جرى تسليط الضوء على التزام القادة العالميين بتطبيق هدف التنمية المستدامة 14 في فيلم قصير قمنا بإعداده تحت عنوان: "هدف التنمية المستدامة 14: فرصة للمحيطات"[2].

الإنجازات الأساسية: الاقتراح الأول

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هدف التنمية المستدامة 14، "الحياة تحت الماء"، الذي يتضمّن سبعة أهداف طموحة تنسجم مع مقترحات المفوضية العالمية للمحيطات.

رفعت المفوضية عرضاً مفصّلاً إلى المفاوضات الحكومية الدولية لما بعد 2015 حدّدت فيه مجموعة من المؤشرات الأساسية المتعلقة بأعالي البحار بغية توجيه آلية تطبيق هدف التنمية المستدامة 14.

اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم A/RES/70/226 الذي ينص على تنظيم أول مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول المحيطات والبحار بغية قياس التقدّم نحو تلبية الأهداف المحدّدة ضمن هدف التنمية المستدامة 14؛ سوف يُعقَد المؤتمر في فيجي في يونيو/حزيران 2017.

[2] يمكن مشاهدة الفيلم على الرابط: https//goo.gl/5F4SDU

المحتويات

الفصل الأول

01 رسالة الرؤساء المشاركين

02 **التقدّم نحو تحقيق مقترحات المفوضية: الإجراءات والإنجازات**
02 الاقتراح الأول: إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة – وضع المحيط النابض بالحياة في قلب التنمية
04 الاقتراح الثاني: حكم أعالي البحار – تعزيز الرعاية والمعافاة
06 الاقتراح الثالث: وقف صيد الأسماك المفرط – وضع حد للإعانات المضرة
08 الاقتراح الرابع: الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغيرالمنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق
10 الاقتراح الخامس: المواد البلاستيكية – إبعادها عن المحيطات
12 الاقتراح السادس: التنقيب عن النفط والغاز في المياه- تحديد معايير ومسؤوليات دوليةملزمة في مجال السلامة
13 الاقتراح السابع: هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية – رصد التقدّم نحو محيطات سليمة
14 الاقتراح الثامن: إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار
16 تقوية الرابط بين المحيط والمناخ

الفصل الثاني

18 **دعماً للمفوضية العالمية للمحيطات**

الفصل الثالث

20 مستقبل محيطاتنا: الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

30 الملحق الأول: هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رقم 14:
الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة
31 الملحق الثاني: عناصر مؤشرات مقترحة لهدف التنمية المستدامة رقم 14 –
المحيطات والبحار والموارد البحرية
33 الملحق الثالث: إعلان "بما أن المحيط"

34 أعضاء المفوضية العالمية للمحيطات
35 أمانة السر
35 شكر وتقدير
36 شركاء المفوضية العالمية للمحيطات

لمزيد من المعلومات والتفاصيل: www.globaloceancommission.org/ar

نُهدي هذا التقرير إلى فوا تولوا. دوره في المفوضية كان انعكاساً لدوره في الحياة حيث كان قيادياً حقيقياً في العمل من أجل المحيطات، ونصيراً للتغيير والدعوة إلى التحرك. كان بليغاً وعميق التفكير، ومصدر إلهام للمفوضية ولكل من عرفه.

صورة الغلاف، © جميع الحقوق محفوظة، كوري أرنولد

المفوضية العالمية للمحيطات

رسالة الرؤساء المشاركين
فبراير/شباط 2016

صدر تقرير المفوضية العالمية للمحيطات "من التراجع إلى المعافاة: رزمة إنقاذ المحيطات العالمية" في يونيو/حزيران 2014. حدّدنا في التقرير الأسباب الأساسية خلف تدهور المحيطات العالمية، ووضعنا ثمانية مقترحات عملية للتحرك من أجل تحقيق معافاة المحيطات العالمية؛ تقدّم هذه المقترحات خريطة طريق قابلة للتطبيق اقتصادياً وسياسياً لقلب مفاعيل تدهور عافية المحيطات في غضون خمس سنوات. بعد ثمانية عشر شهراً على تقديم المقترحات، حان الوقت لنجري تقويماً حول ما أُنجِز حتى الآن، وما نحن مقبلون عليه.

عندما اجتمعت المفوضية لإعداد رزمة الإنقاذ، كانت كانت الظروف المحيطة بالنقاش عن المحيطات قاتمة، لا سيما في ما يتعلق بأعالي البحار – محور التركيز في تقريرنا، والتي تشكّل 64 في المئة من المحيطات العالمية –التي شبّهناها بدولة فاشلة حيث تسود شريعة الغاب التي تصل إلى حد الفوضى المطلقة، ما يجعل هذه المنطقة الشاسعة عرضةً للنهب والإهمال.

لقد عملت المفوضية وشركاؤها المتعدّدون من أجل تحسين أوضاع أعالي البحار في العالم، مقدّمةً البرهان على الحاجة إلى التحرك بصورة ملحّة. تبقى التهديدات المحدقة بالمحيطات شديدة، لكن حصل تحوّل ملموس في جهوزية المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة، وقد اتُّخِذت خطوات أوّلية مهمة في هذا الإطار. على الرغم من أن الطريق نحو تحقيق معافاة المحيطات طويل وشاق، إلا أنه أصبح هناك إدراك أكبر للمشكلات، وهذه خطوة أساسية نحو الأمام.

يمكننا أن نعتبر العام 2015 نقطة تحوّل بالنسبة إلى المحيطات العالمية. لقد عملت المفوضية بنجاح على جبهات عدّة مع شركائها المتعدّدين – وطنياً وإقليمياً وعالمياً – من أجل إعطاء الأولوية للمحيطات في القرارات الأساسية. لقد اجتمع قادة العالم وتعهّدوا بالحفاظ على المحيطات باعتبارها مكوّناً محورياً في جدول أعمال الأمم المتحدة تحت عنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" (أهداف التنمية المستدامة). إن اعتماد هدف للتنمية المستدامة قائم في ذاته الغاية منه تحديداً حماية المحيطات العالمية ومواردها والحفاظ عليها يعكس تزايد الاهتمام السياسي بالمحيطات، وسوف يضيف شرعية وزخماً إلى الجهود العالمية التي تُبذَل لحماية المحيطات. وفي لحظة محورية أخرى، وافقت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة على الشروع في المفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاق جديد متعدد الأطراف بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" [UNCLOS]، يهدف خصيصاً إلى حماية التنوّع البيولوجي في أعالي البحار. إذا دخلت البلدان هذه المفاوضات مع هدف واضح بقلب مفاعيل تدهور المحيطات، ثمّة إمكانية حقيقية بتعزيز منظومة الحكم الضعيفة والمجزّأة في أعالي البحار، وهي المسألة التي طغت على الجزء الأكبر من تقرير المفوضية.

أُحرز تقدّم ملموس في مجالات أخرى أيضاً. يزداد الوعي حول التأثيرات المهمة للصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم [IUU] وارتباطاته بانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن الغذائي، فيما تظهر آليات وتكنولوجيات جديدة سوف تساهم في جعل بحارنا وموانئنا تتخلّص من مراكب الصيد المارقة والمشغّلين غير القانونيين. ويعود الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى قيادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وشهدنا أيضاً إدراكاً متنامياً للمخاطر المحدقة بالمحيطات بسبب النفايات البلاستيكية (لا سيما الأدلة المتزايدة بأن جزيئات البلاستيك تدخل السلسلة الغذائية)، وكذلك مؤشّرات مشجّعة بأن الحكومات والشركات جاهزة للتحرّك. إنه عنصرٌ واحد في إطار الحاجة الأوسع إلى الانتقال إلى النماذج الاقتصادية الدائرية التي تُلهِم أكثر فأكثر القرارات حول مختلف جوانب التنمية والاستدامة والحفاظ على البيئة.

وفي خطوة إيجابية جداً، تمت حماية مساحات شاسعة من المحيطات العالمية منذ صدور تقرير المفوضية. في العامَين 2014 و2015، تعهّدت الحكومات بتعيين مناطق بحرية محمية [MPAs] جديدة أو موسّعة تغطّي نحو 4.9 ملايين كيلومتر مربع، ما سيؤدّي إلى رفع نسبة المحيطات الخاضعة للحماية الكاملة إلى 2 في المئة، وبالتالي الاقتراب أكثر من تحقيق هدف "آيشي" المتفق عليه عالمياً، والمتمثل بحماية 10 في المئة من المحيطات بحلول سنة 2020، مع العلم بأن هذه النسبة لا تزال بعيدة جداً عن نسبة الـ30 في المئة التي يوصي بها العلماء البحريون على نطاق واسع. على الرغم من أن هذه المناطق البحرية المحمية الجديدة والموسّعة سوف تشكّل تقدّماً مهماً، إلا أن تحقيق الدرجة الكاملة من الحماية يتطلّب تعزيز مستويات الالتزام السياسي والقدرة على إنشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار؛ يجب أن يكون هذا الأمر عنصراً أساسياً في الاتفاق الجديد المقترح حول التنوّع البيولوجي البحري.

في حين أننا نستبشر خيراً من الوعي المتزايد لخطورة أوضاع المحيطات ومن هذه التطورات الإيجابية الأوّلية، يبقى الواقع أن المعركة لإنقاذ المحيطات العالمية لا تزال في بدايتها. بدلاً من الحفاظ على الموارد وتحفيز مرونة المحيطات، دفعت البشرية بالمحيطات العالمية نحو شفا الانهيار، مهدّدةً قدرتها على التأقلم مع تأثيرات تغيّر المناخ والتعافي منها. حالياً، يتفاقم المسار الانحداري الذي أشرنا إليه في تقريرنا. تكشف التقارير العلمية أنه سُجِّلت زيادة مقلقة بنسبة 30 في المئة في حموضة المحيطات جراء ارتفاع تركّزات ثاني أكسيد الكربون في الجو. أصبحت حرارة سطح البحار العالمية أعلى بدرجة مئوية واحدة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل 140 عاماً، ما يتسبّب بضغوط هائلة على الأنواع التي تعيش في المحيطات[1].

بناءً عليه، تدرك المفوضية تماماً حجم المهمة وإلحاحيتها.

يولّد التغيّر المناخي ظروفاً مزمنة تؤثّر في المحيطات العالمية، ما يجعل التخلّص من العوامل الإضافية التي تتسبّب بإجهاد المحيطات أمراً شديد الإلحاحية. كما أنه من الضروري للغاية أن يتم إدراج المحيطات بالكامل في كل المفاوضات والقرارات حول التغيّر المناخي. لذلك وضعت المفوضية في رأس أولوياتها إدراج المحيطات في جدول الأعمال المناخي قبل وخلال المحادثات المناخية في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2015، حيث عملنا من أجل لفت الانتباه إلى المناطق الزرقاء في كوكبنا.

منذ انطلاقة المفوضية، شارك أعضاؤها وأمانة السرفي أكثر من مئة حدث – من القمم العالمية والاجتماعات مع رؤساء الدول إلى ورش العمل التقنية – من أجل حشد دعم عالمي للتحرك بغية تطبيق مقترحاتها وبناء شراكات جديدة قوية. لقد عمل أعضاء المفوضية، من أديس أبابا وصولاً إلى نيويورك وساموا والفاتيكان، في الصحف وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل تعبئة القادة والعديد من الأطراف المعنية المختلفة بغية الدفع نحو إحداث تحوّل في أنماط السلوك. تشكّل هذه التعبئة خطوة أولى أساسية، لكننا لن نحقق هدفنا المنشود قبل أن تنعكس تغييراً حقيقياً في المياه.

تشجّع المفوضية جميع المعنيين بنصرة المحيطات العالمية الذين التقيناهم خلال مسيرتنا، على الحفاظ على التزامهم بالدفاع عن المحيطات، وممارسة الضغوط على من يلحقون الأضرار بالمحيطات أو يتجاهلون الخطر المحدق بها. ينبغي على الحكومات والشركات والجماهير أن ترصّ صفوفها من أجل محاسبة المسؤولين عن تدهور المحيطات.

نحن نشدّد على أنه يجب أن تحفّز مقترحات المفوضية معافاة قوية للمحيطات العالمية. يسرّنا أن نرفع، باسم المفوضية جمعاء، هذا التقرير حول التقدّم الذي أحرزناه، ونعرض رؤيتنا عن مستقبل المحيطات.

خوسيه ماريا فيغيريس
رئيس مشارك

تريفور مانويل
رئيس مشارك

ديفيد ميليباند
رئيس مشارك

[1] خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، كان معدّل الزيادة في درجة حرارة سطح البحار في كل البحار الأوروبية أسرع بعشر مرات تقريباً من متوسط معدل الزيادة خلال القرن الماضي: http://www.eea.europa.eu/themes/coast_sea/sea-surface-temperature

المفوضية العالمية
للمحيطات

مستقبل محيطاتنا

الخطوات والأولويات في المرحلة المقبلة

تقرير 2016